جيل جديد
ⵊⵉⵍ ⵊⴰⴷⵉⴷ
JIL JADID

مشروع مجتمع

www.jiljadid.org

الفهرس

مقدمة	4
أولا: الإشكالية الجزائرية	6
ثانيا: أيّ طريق ننتهج؟	8
ثالثا: من أجل فهم أفضل للإسلام	12
رابعاً: هوية مقبولة بإفتخار	16
خامساَ: مجتمع أكثر توازنا	18
سادسا: أي قيم لمجتمعنا؟	24
سابعا: أيّ أدوات لمثل هذا المشروع؟	29
خاتمة عامة	34

مقدمة

«من رأى منكم منكرا فليغيّره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان».

حديث نبوي

في جزائر التسعينات من القرن الماضي، ومع أوّل محاولة في الانفتاح الديمقراطي، عرف مفهوم مشروع المجتمع رواجا كبيرا. كانت كل الأحزاب السياسية تريد أن تقدّم للجزائريين نموذجا مثاليا، حسب التصور الذي صاغته وفق الأيديولوجيات المتبّعة والرؤى الشائعة. فأمام الإسلام السياسي الذي بدأ يتصاعد منذ عدة عقود، كانت هناك محاولة لصياغة مشروع مجتمع «حداثي» وقفت في وجهه. لكن بعيدا عن الخطاب السياسي، كان من الصعب فهم البعد الفكري لتلك المشاريع بوجه الدقة، ناهيكم عن السبل العملية الكفيلة بتجسيدها.

في جسم المجتمع كان الانقسام واضحا وعلى درجة من الخطورة. فأخذت مكانة ودور الدين والمرأة واللباس، بل وحتى أنواع الأكل والشرب المحرّمة، بعدا تراجيديا في الخطابات والمجالس السياسية. واستُعمل الإسلام كحجة ترفع في وجه كلّ من يريد أن يغيّر العلاقات الاجتماعية البالية وغير المتوازنة وغير الملائمة لعالم اليوم. وكان قانون الأسرة وعقوبة الإعدام وحرية العمل للمرأة والالتزامات الدينية، والطلاق... محل تجاذبات ونزاعات وأصبح كل شيء مصدر توتر. وكانت الإشكالية الأيديولوجية تتمحور حول القضايا الاجتماعية والعلاقة بين الجنسين والمعتقدات والشعائر والمنظومة العائلية والهوية واللغات المتداولة...

لكن لماذا فرضت هذه القضايا نفسها بهذه الكثافة؟ ولماذا على وجه التحديد في أواخر القرن العشرين في الجزائر؟ هل هي دلالة على وجود مأزق سياسي؟ وهل كان ذلك يتعلق بطبيعة النظام الذي حكم البلد منذ استرجاع الاستقلال؟ وهل هذا راجع إلى فشل التجربة الاشتراكية والحزب الواحد التي جرّبت منذ عام 1962؟ أم هي عواقب الاستعمار؟ من أين جاء بالضبط هذا الهيجان المفاجئ للتاريخ وهذا الانقلاب في نظرة المجتمع؟ كلّها أسئلة لم تجد أي إجابة وظلت هكذا عالقة.

الأحزاب السياسية العلمانية أو الحداثية أو الوطنية الأبرز على الساحة، لم تعد تجذب المجتمع. فكان التيار الاسلامي يبدو المنتصر الوحيد في كل المعارك. لكن بقيت له الحرب التي كان عليه أن يفوز بها ليفرض سطوته بشكل نهائي! كان خطابه المطبوع بمظاهر التديّن التي يغلب عليها طابع الإثارة العاطفية والمواقف الحماسية المهيّجة، خطابا رجعيا ومعاديا للمرأة وتقليديا وعنيفا في آن واحد. وكان اللجوء إلى استخدام القوة يبدو من طبعه. كانت هذه الحركة شعبوية وشمولية وطائفية، فما كان لها إلا أن تقود إلى التمهيد لاضطرابات وقلاقل كبيرة. مع أنه كان يبدو في الوقت نفسه متناغما أتم التناغم مع الفكر السائد في أوساط قطاع واسع من جماهير الشعب. فهو بلا شك جسّد إرادة العامة من الشعب، ولو أن هذه الإرادة كانت تبدو خرافية وساذجة إلى حد ما. فكانت القطيعة التي حدثت بين الجزائر العميقة ومفاهيم الحرية والتحرر والديمقراطية أشبه بقطيعة وجودية. ومن المفارقات أن الذين كانوا يدافعون عن الديمقراطية اضطروا فيما بعد للوقوف في وجه الغالبية العظمى من الشعب واعتراض سبيلها. قوبل نظام الحزب الواحد والاشتراكية «الخاصة» والتقدّمية برفض لا يقبل الطعن، والبديل الوحيد المقدّم كان هو العودة إلى «الأصول» وإحياء القيم «الأصيلة».

في أعقاب أحداث أكتوبر 1988، لم يكن الموعد قد حان لمناقشة الأفكار. فمن ذا الذي كان بإستطاعته أن يصيغ أفكارا جديدة ويطرحها للرأي العام دون خوف من ردود الأفعال؟ ولم تكن الجامعة، بعدما أفرغت من رسالتها، سوى مجرد آلة لإعادة انتاج «حَمَلة شهادات» من غير فكر نقدي. ولم تكن النخبة الجامعية في الحقيقة تملك مؤهلات تسمح لها بتقديم إصلاحات حقيقية باسم الجامعة. وكان رجال السياسة في معظم الأحيان غير مستعدّين وغير مسلّحين لمواجهة عمق الأزمة. فمن ذا الذي كان باستطاعته أن يغوص في

أغوار مجتمع مصاب بنوبات حادة وغارق في دوامة من الحيرة؟

لا يمكن تصوّر مشروع مجتمع دون تحليل المجتمع وإخضاعه للتحليل النفسي بمعنى الكلمة. لأن أي إجراء يتخذ على المجتمع من أجل فك عقد كثيرة وتهوية شرايينه الحيوية، وتخليصه من عقده القوية والضارة، يجب أن يسبقه فهم دقيق لنفسيته وبنيته اللاشعورية ونقاط قوته ونقاط ضعفه.

لا يوجد تيار فكري ولا حركة سياسية، مهما كانت أهميتها وحجمها، قادرة على اختراع نموذج مجتمع وفرضه على شعب لا تسمح مركّباته النفسية والاجتماعية والأنثروبولوجية بذلك. فلا الاشتراكية، خاصة كانت أو غير خاصة، ولا الإسلاموية، كصورة مشوّهة فكريا وعاطفيا عن الإسلام، ولا الشعوبية ذات النزعة العاطفية والديماغوجية، ولا الرأسمالية الجشعة والمادية، قادرة على توفير العلاج الذي يحتاجه مجتمعنا.

نعم، إن الأمر يتعلق بعلاج لأنه، وعلى غرار أي مجتمع كان، فإن مجتمعنا مصاب فعلا بمرض نابع من ذاته ومن أعمق أعماقه، من دون أن يدري به أو يدرك مصدره، وبالتالي، لا يستطيع أن يحتاط منه.

إن مشروع المجتمع في أيّامنا ليس برنامجا لتعداد ملايين السكنات التي يجب بناؤها، ولا مناصب الشغل التي ينبغي خلقها والقروض التي يتعيّن منحها. بل ما ينتظر من مشروع المجتمع أساسا هو رفع تحدي تاريخي بالسعي من أجل تحقيق غاية سامية مشتركة ومفهومة وجذابة ومجدية. ويجب أن تقدّم خطة ورؤية تستمدان جذورهما من مبادئ جماعية قوية وتعبّران عن فكر ينبذ الأنانيات ويقدّس خصال الشعب الذاتية. كما يجب أن تتولى إعداد وتنفيذ هذا المشروع نخبةٌ جديرة بهذه الصفة، ومندمجة مع شعبها ومتماشية مع عالم اليوم. وهو الهدف الذي يصبو إليه مشروع المجتمع هذا.

أولا: الإشكالية الجزائرية

تواجه الجزائر تحوّلات عميقة لبنياتها الاجتماعية. علما بأننا ننتقل من مجتمع تقليدي إلى شكل من الحداثة الناشئة غير المستقرة. فلقد تسببت التغييرات التي طرأت على القيم الأنثروبولوجية التي يقوم عليها المجتمع في اضطرابات سلوكية جد عميقة وفوضى عامة في المجتمع. ومصدر كل ذلك هو الفضاء الاجتماعي أو العاطفي. ذلك أن عملية تحديث خارجية وغير مدروسة، ومفروضة على مجتمع تقليدي متحجر، أفقدت الجزائريين معالمهم وأدخلتهم في دوامة من القلق والحيرة.

إن الجزائر لا تعاني من مرض الهوس الأمني أو الحربي. فليس هناك ما يدل على أن المجتمع لديه ميول إلى «العنف» مثل ذلك الذي تعكسه قيم الانضباط الشديد والعقلانية الباردة. بل بالعكس، إن التقاعس وعدم الانضباط وعدم الشعور بالمسؤولية هي القيم المهيمنة. وما الإرهاب والمآسي التي شهدتها سوى أعراض تفاعلية ناجمة عن اضطراب المجال العاطفي. لذلك، تقرن الاضطرابات العاطفية بتفعيل المجالين الأمني والديني.

نحن الجزائريون، وعلى الرغم من مظاهر التدين المغالية أحيانا، فإننا في الغالب مقصرّون في احترام القيم الأخلاقية في الأماكن العامة. الاحتيال والغش والسرقة والعنف غير المشروع والكذب والنفاق صفات شائعة في أوساطنا، ما يدل على أن الشكليات الدينية ليست سوى واجهة لإخفاء الانهيار العام للإيمان والأخلاق التقليدية في المجتمع. هذه الظواهر العدوانية نابعة من انغلاق الفرد داخل فضاء التقاليد الضيق الذي يريد الخروج منه، وهو منجذب نحو عالم حديث مليء بالإغراءات. ولأنه لا يستطيع الخروج علنا بسبب ثقل المجتمع، تراه يخترق القوانين السائدة بانتهاج طرق ملتوية. ما يشجع على انتشار النفاق في نطاق واسع. كما تتجلى اضطرابات المجال العاطفي من خلال سلوكيات عاطفية غير ناضجة. فنجد في كثير من الأحيان أن الأمزجة والعواطف تحكم الأفعال بدلا من العقل الهادئ والمنير. أما الغرور والتفاخر والتبجح فهي تخفي طامة أكبر، تتمثل في في فقدان الثقة بالنفس وفقدان الإحساس المنطقي بالفعل.

إن تهديم الهياكل القديمة للمجتمع التقليدي، تحت ضربات الحداثة، قد أدى إلى تفكك درعه الواقي ذات الصبغة المقدسة والمتمثل في الأخلاق الدينية. وحدث من جراء ذلك أن الجزء المستعمل من الدين لحماية التقاليد وتقويتها، أصبح هو أيضا على وشك الانحلال. فلقد وفر الإسلام تماسكا وقوة استثنائية للبنيات التقليدية. وإن إعادة تشكيلها سوف تقوّض لا محالة البعد الديني للمجتمع المتأزم والذي يعاني من عدم انسجام عام لقيمه القديمة.

لقد أدى الاختلال الوظيفي للقوانين الاجتماعية إلى اضطرابات في المجتمع. وأصبحت الفوضى تغرق تدريجيا جميع المجالات والأنشطة في الأمة التي أضحت منقسمة بين تقليديين وحداثيين حسب السياقات وتخلق تصرفات إنفصامية. إن الحاجة إلى اللجوء إلى بنيات ضامنة للاستقرار والنظام، دفعت إلى الواجهة بالمؤسسة الدينية (لمحاربة الانحلال الأخلاقي المتفشي في المجتمع بكل الوسائل، في نظر البعض)، وكذلك المؤسسة الأمنية (لتأمين المواطنين في حرياتهم العامة من الشرطة الأخلاقية الدينية، في نظر البعض الآخر). هاتان المؤسستان يستنجد بهما باستمرار لتعويض فقدان النظام الذي يفترض أن يصدر عن حقل اجتماعي (عاطفي) مستقر وهادئ.

مجتمع اليوم

شهد المجتمع الجزائري على مدى عقود اضطرابات متتالية ومريرة مسّت جوهر تركيباته السياسية والاجتماعية والنفسية وفرضت عليه تكوينا جديدا. كانت التحولات في البداية بطيئة، خلال النصف الأول من القرن العشرين إلى غاية الثورة الوطنية، ثم تسارعت وتيرتها بعد الاستقلال، إلى أن خرجت عن كل سيطرة وانجرت عنها عواقب مأساوية.

على غرار كل الشعوب، لا يعي الجزائريون إلا بطبقة سطحية من حياتهم اليومية. أما الحياة

الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فينظرون إليها، بشكل خاطئ، على أنها المحرّك للتطوّر المرغوب أو المهاب أو المنبوذ. في حين الحقيقة هي أن الجانب الظاهر من هذه الحياة، ليس سوى صورة مرئية عن واقع لاشعوري دفين، يحث بدوره الأفراد على القيام بخيارات وتصرفات معيّنة، ومن خلالهم يؤثر على المجتمع بأسره.

يمكن تشبيه عمل القيم الأنثروبولوجية بعمل البرمجيات التي تدير جميع وظائف الكمبيوتر، وهي المسؤولة عن السلوك الاجتماعي الذي يتجسد بنظام اجتماعي واقتصادي وسياسي محدد. وهناك حركات عميقة في التركيبات الذهنية يشبه عملها عمل الصفائح الأرضية التكتونية. فالقيم الأقوى التي تحدد السلوكيات والخيارات وآمال الشعب هي تلك التي تدمج في بنية اللاشعور الجماعي، وبذلك تصبح أشبه بحقائق ثابتة يرتكز عليها كل فرد في حياته. ويطلق المحللون النفسانيون هذه البنية اسم «الأنا العليا». ولقد نُحتت هذه القيم على مدى قرون بنمط حياة مرتبط ارتباطا مباشرا بالبيئة السائدة، الجغرافية والمناخية والبيولوجية وغيرها..

وضعت المعايير السلوكية والاجتماعية على المدى الطويل جدا. ولقد سمح هذا الارتباط بالأرض ببناء نظرة خاصة على العالم المحيط. فتتوارث الأجيال نمط الحياة الناتج عن ذلك والمعايير المصاحبة له بأمانة كبيرة بفضل التربية الأسرية المنمّطة التي يتلقاها الأطفال، ثم بفضل المؤسسات التعليمية (الزوايا والمساجد...) والضوابط الاجتماعية المتنوعة، و في النهاية صيانتها تحت ضغط تقاليد المجتمع.

في هذه العلاقة مع الواقع المحسوس (طبيعة الأرض، اقتصاد الماء، الزراعة والثروة الحيوانية، المناخ، وكذلك النمو الديموغرافي والقواعد الأساسية للتعايش وأسلوب التعامل مع المعتقدات الدينية، وفهم الظواهر الطبيعية والتفسيرات الميتافيزيقية، الخ..)، يتوصل الناس في النهاية إلى خلق نمط معيشي يساير عصرهم ويناسب بيئتهم.

مع مرور الزمن، نشأت أنماط سلوكية يعود إليها الإنسان آليا كلّما أراد ان يقوم بخيار أو أن يتخذ قرارا. ومثل البرامج المعدة سلفا، تتحدد المواقف والسلوكيات والأفعال إلى حد كبير بالعمق النفسي لهذه القيم النمطية التي تشكّل، في نهاية المطاف، بنيات المجتمع.

بقدر ما يكون هذا النظام منسجما بقدر ما يضمن استمراره في البقاء. فعندما يكون نمط استغلال الأرض منسجما مع الطقوس الاجتماعية والقيم السلوكية والمعتقدات الدينية، تستمر البنية المجتمعية لقرون. ويساعد البعد المقدّس للديانة المتآلفة مع هذه البنيات المجتمعية على توطيدها وحمايتها. يصبح الدين بمثابة دعامة للبنية المجتمعية التي نشأت في الأول مجردة من البعد الديني لمنع أي محاولة للتحوير أو التطوير الذي يحتسب كنوع من أنواع الطعن في الدين.

الإختلالات الداخلية للفضاء العاطفي، و موازاة مع ذلك إهتزازات البنى العاطفية، هما السببان المباشران في العشرية السوداء و عنفها التراجيدي. للخروج بسرعة من هذه المرحلة الحتمية من دون الحاجة إلى إضافة أضرار أخرى إلى الأضرار الجسيمة التي وقعت، وإتمام انتقالها بنجاح، لا مفر للجزائر من أن تقيم نموذج مجتمع يناسبها. نموذج تبنيه بمواد العصر: المسؤولية والعدل و الإبداع والتضامن. ويجب أن يخلق توازن جديد بين الفضاءات العاطفية والمادية والأمنية والروحية.

ثانيا: أيّ طريق ننتهج؟

ليس من مسؤولية رجال (أو نساء) السياسة تغيير المجتمع. إلا أنه من واجب الطبقة السياسية أن تفهم القوى الكامنة بداخل هذا المجتمع حتى تواكبه وتتمكن بالتالي من الإسهام في تذليل عقباته. على الرجل السياسي أن يحل النزاعات والتوترات التي تعترض المجتمع باستمرار وفق رؤية واضحة للمستقبل. فالمجتمع هو الذي يفرض بصورة تدريجية مشروع المجتمع الخاص به. ويجب على المجتمع الجزائري تحديدا أن تساعده سلطة شرعية وتتمتع بقدر من الكفاءة لتجاوز تناقضاته الداخلية في أسرع وقت، ولتعزيز نقاط قوته وإصلاح نقاط ضعفه. وعلى السلطة التي تملك قدرة على الاستشراف أن تكيّف هياكل الدولة مع احتياجات السكان الحقيقية التي تلوح في الأفق، مثل المواطنة والاعتدال في ميزان القوى وشرعية الحكومة واحترام الحريات وتحقيق النجاعة الاقتصادية... وعلى السلطة الذكية أيضا أن تسرّع في نشر الوعي السياسي وتلقين المواطنين القيم الأساسية، مثل روح المسؤولية والعدل والابداع والتضامن.

تواجه الجزائر تحديا كبيرا، ويتعلق بإعادة البناء وفق أسس عقلانية لمجتمع مفكك و متهالك تماما اليوم. يجب علينا إنشاء منظومة قيم مسايرة لمتطلبات العالم الحديث، وإعادة بناء «أنا عليا جماعية» كفيلة بخلق الانسجام في المجتمع. ومن خلال عملية تحوّل طويلة ومتأنية تنسج العلاقة بين الفرد والوعي المدني والسلطة. لأن وعي القوى المحركة العميقة هو الذي يحمل في الأساس التغيير ويدلّه على الطريق التي يجب انتهاجها، وتمكنها من خلال العمل السياسي، بمساعدة المجتمع على استعادة مرجعياته ومعالمه والاستقرار في هياكله.

لا شك أن فهمنا لسير المجتمع بشكل عام ومجتمعنا بشكل خاص، يساعدنا على معرفة أصل العيوب ومصادر الخلل التي تعرقل مسيرة البلد نحو عالم أكثر حداثة وأكثر تماشيا مع الحاضر وأكثر قدرة على توفير المزيد من السعادة للمواطنين وضمان أمنهم دون التضحية بحريتهم.

لقد أحدث انهيار البنية الداخلية للمجتمع التقليدي أضرارا هائلة على المجتمع و على الأفراد على حد سواء. كان من الممكن توقع هذا المصير وكان من الممكن أيضا مراقبة هذا التطور بشكل أفضل. اليوم، لا يزال المجتمع على ما يبدو تحت تأثير التقاليد، لكن هذه التقاليد فقدت انسجامها الداخلي ولم تعد قادرة على صيانة الطموحات والأحلام المشروعة التي تغذيها أمتنا. لم تصمد في معركتها غير المتكافئة مع الحداثة فتفككت وتفتتت. تعرضت لعملية امتصاص قد يطول أمدها كثيرا وستكون عسيرة و أليمة.

لن يعود الزمن إلى الوراء

لا نظن أن فيه احتمالا كبيرا أن تكون العودة إلى الوراء أمرا ممكنا. فلحظات العنف الشامل في التسعينات هي الآن بعيدة وراءنا. سوف لن تعود. ومع ذلك، هذا لا يعني أن البُنى الحديثة حلت محل البنى التقليدية بالرغم من الحرب الأهلية. بالعكس، إن إزاحة التقاليد قد ترك أمامنا فراغا مهولا قد يدوم طويلا وقد يسبب في مزيد من التوتر والقلق.

إذا كان الجزائريون قد بدؤوا ينظرون إلى مشكلتهم من هذا المنظور، إلا أنهم لم يستوعبوا عمقها ومن كل نواحيها. فهم لا يفكرون فيها من الناحية المنهجية. فإلى حد الآن لا يزال ينظر إلى مصطلح «المجتمع» كمصطلح يقصد به مجموعة من الأشخاص لديهم عدد من القواسم المشتركة، ولا شيء أكثر من هذا. وقليل من الناس يدركون التأثير القوي والملزم الذي تمارسه هياكل المجتمع، فيما يعتبر كل واحد بسذاجة أنه يتصرف بحرية وبحسن نية.

نقول ونكرر أن المجتمع هو عبارة عن برمجية أو برنامج من السلوك الاجتماعي النمطي الذي يتلقاه الأفراد منذ سن الطفولة، ويدمجونها في واقع حياتهم. يأخذ هذا البرنامج المشترك شكل بنية خارجية على الأفراد الذين يخضعون لها طوعا أو كرها ودون وعي في غالب الأحيان. لذلك يبدو المجتمع كيانا معقدا يتكوّن من عدد لا يحصى من الأفراد المترابطون فيما بينهم والعاملون بانسجام كلٍّ في «زاويته النفسية

والاجتماعية». ويتشكّل من كل هذا عالم متماسك وحيّ. وبناء عليه، تُغرس الهياكل التقليدية في اللاشعور وتتحوّل إلى معايير يسبب انتهاكها شعورا بالذنب وبالعار.

منذ عام 1962، تعرض المجتمع التقليدي السائد آنذاك لاجتياح عنيف لقيم جديدة معادية في كثير من الأحيان لتلك التي تأسس عليها. ولا يزال هذا المجتمع التقليدي إلى اليوم، على الرغم من بعض التعديلات الظاهرية، يبدو في الظاهر هو السائد. بينما ركائزه الداخلية في الواقع تصدعت. وإذا كان الهيكل لا يزال واقفا في بعض نواحيه، إلا أنه لم يعد وظيفيا. وبالتالي فإن التقاليد لم تعد تستجيب للدواعي التي تبرر وجودها.

لا يعرف الجزائريون هذه الحقيقة بعد، لكن مع تدمير المجتمع التقليدي، هم أنفسهم تضرروا بشكل مباشر، ذلك لأن برنامجهم السلوكي أصبح عاجزا عن مواصلة العمل الجماعي. صاروا خطرا على بعضهم البعض وحل العداء والشقاق بينهم، وصاروا بالتالي يعانون من القلق والضيق والحيرة.

ومنه تزعزع جزء من ثقافتهم الدينية الشكلية نظرا لارتباطها الوثيق بالتقاليد. ذلك أن التوظيف المفرط للرموز المقدّسة من أجل الحفاظ على البنى التقليدية انقلب على الدين عندما اقتحمت الحداثة دون سابق إنذار العالم الذهني للجزائريين. مع التغيير الذي طرأ على القيم الأنثروبولوجية والذي لا يزال جاريا، ستزداد معاداة الإسلام، بطرق خفية وضمنية في البداية ثم بشكل صريح. وبعد جيلين أو ثلاثة أجيال، سيشهد الإسلام في الصورة التي نعرفه بها تحولات عميقة من الناحية الشكلية أساسا. ومع ذلك، سيبقى المجتمع الجزائري محتفظا بآثاره في ثقافته. ستتقدّم العلمنة بشكل متدرج وغير منتظم، وقد تتلقى بعض الصدمات بسبب المقاومة، لكن سيكون ذلك ربما خيار لا رجعة فيه. وبالتالي سيضيق المجال الروحي ويجف نبعه ولن يتبقى سوى هيكل صوري إسلامي الواجهة، مثلما كان مصير المسيحية بوجهيها الكاثوليكي والبروتستانتي في أوروبا القرون الوسطى التي دمّرت مجتمعها التقليدي، ما خلق فراغا شغلته فيما بعد القوميات الناشئة.

مع ذلك، إن هذا التطور المحتمل غير مرغوب فيه. بل على العكس من ذلك، ومع التراجع التدريجي للشكليات الشعائرية، ينبغي سد الثغرة الدينية بروحانية راقية.

الطموح والواقعية

يمتلك الإسلام مخزونا روحيا هائلا. وسيكون العامل الحاسم في تطوير وتوطيد شخصيتنا وهويتنا. في هذا السياق، سيكون من الضروري فصل الإسلام عن بنية المجتمع التقليدي. يجب ألا يوضع الإسلام في خدمة أي شكل بالي من المجتمع. ومقابل ذلك، يجب على الإسلام في بعده الإلهي والروحي أن يساعد الناس على أن يكونوا أحرارا وأن يتحرروا من الضوابط الاجتماعية القديمة والبالية.

لا مناص من إدراج تطور الجزائر في أفق العالمية. إلا أن العالم بأسره اليوم، وبسبب العولمة، يواجه مشاكل جد خطيرة: نهاية البترول والطاقة غير المكلفة، ندرة المياه خاصة بالنسبة لبلدان جنوب المتوسط، التغيرات المناخية والتلوث والفقر، وما إلى ذلك.

يجب أن تكون للجزائر أكبر الطموحات الممكنة. غير أن طموحها لا يجب أن يكون أكبر مما يتيح لها الواقع. فالاستهلاك المفرط وغير المنضبط الذي يصاحب النزعة المادية المتضخمة أصبحت بعيدة المنال.

ينبغي تشجيع البعد الروحي والثقافي. وعلى المواطن الجزائري أن يعيد بناء التوازن بين فضاءاته الأربعة بطريقة معقولة. يجب عليه أن يلطّف من مشاعره ويثري بيئته الثقافية وينظم أمنه ويغذي حساسيته الروحية.

هل تملك الجزائر الإمكانيات التي تسمح لها بتحقيق هذا التطور؟

إن السؤال في حد ذاته يعتبر تحديا والإجابة عليه مخاطرة. لكن وكما يقول المثل الفرنسي: «من لا يخاطر بشيء لن يكسب شيئا». على الجزائر أن تقرر بناء مصيرها. ولديها مؤهلات لذلك.

مؤهلات كثيرة

أولا، هناك ظهور جيل جديد من الجزائريين. فشباب اليوم تحرر من قيود كثيرة كانت تطبع البنية الذهنية التقليدية، والكثير منهم يتمتع بمستوى تعليمي وثقافي أفضل، وأكثر تماشيا مع العلاقات الاجتماعية الجديدة، ومهيأ للعيش بطريقة مختلفة عن نمط حياة أسلافه. لا يشكلّون في الوقت الراهن الأغلبية، وهم ممزقون بين معتقدات توارثوها لكنها أصبحت إشكالا في حياتهم، وآفاق جديدة لا يستطيعون بلوغها ولا حتى مجرد تصوّرها. في المجتمع الذي ترتسم ملامحه، بدأت العلاقات بين الرجل والمرأة تتوازن شيئا فشيئا، وأصبح الاختلاط أمرا طبيعيا. وبدأ الفرد يفرض وجوده على الجماعة ولو أن هذا تنجر عنه أحيانا بعض التجاوزات، كرد فعل طبيعي! لكن من جهة أخرى، تتحرك الضغوط الاقتصادية بتطبيق معايير سيكولوجية جديدة. وبالنظر إلى النظام السياسي السائد في البلد، فإنه غالبا ما يضطر المواطن الجزائري لتوظيف شبكاته العائلية والعشائرية أو الجهوية حتى يتقدّم في المجال الاقتصادي. لكن هناك أيضا بعض المواصفات الإضافية التي يجب أن تتوفر عند الراغبين في الثراء، مثل الجرأة و المبادرة وروح الإبداع والتحكم في البيئة والطموح...

إن قيام طبقة مالكة يؤدي حتما إلى ميلاد تكنوقراطية جديدة، وطبقة وسطى أكثر كفاءة وأكثر فعالية من سابقتها في لعبة المنافسة والجدارة. وأكثر من ذلك، إن علاقات السلطة ستتطور بالضرورة. بحيث سيقل تأثير علاقة القوة التقليدي، وتحل محلها شيئا فشيئا علاقة عقل. وسيصبح العمل الجماعي والتبادل من أهداف الإدارة.

لكن السؤال الذي يبقى مطروحا على كل واحد منّا، هو: ما الذي يجب القيام به فعليا؟

الآن وقد انهارت التقاليد كليا، هل بإمكاننا أن نعيش من دون هياكل مجتمعاتية أم ينبغي لنا (ويمكننا) استبدالها بشيء آخر؟ هل هناك مجتمع «حديث» جاهز للاستخدام وماذا يعني «المجتمع الحديث» تحديدا بالنسبة لنا؟

أيّ حداثة؟

لاشك أن الموقف الأسهل أمام هذا الوضع هو إعلان الانتصار الحتمي للحداثة ونهاية التاريخ! والحداثة على خلاف التقاليد يمكن أن تتسم ببعض الصفات: النزعة الفردية، اختزال خلية الأسرة في الزوج وأطفال قصر (الأسرة النووية)، أو حتى في عدة أشكال مختلفة تتضمن الأزواج المثليين وتحرر المرأة، والميل نحو اللاتمايز الجنسي (نظرية النوع)، وحرية الفكر وحرية المبادرة وتكريس الملكية الخاصة، ومذهب المادية والمتعة ذات النزعة النرجسية...

لقد أفرزت ثنائية «المجتمع/الثقافة» الحديثة حضارة مادية وتكنولوجية استثنائية أوهبت قوة خارقة للبلدان المتقدمة. لكنها لا تخلو من المفارقات. ذاك أنها تنطوي أيضا على قيّم مدمّرة للروابط الاجتماعية والتكافل والإخاء. كما تقلّص مجال الروحانية بحيث كاد ينعدم. واختل معه توازن الفضاءات العاطفية والأمنية والمادية والروحية، إلى درجة أن الإنسان بات يشقى لإيجاد معنى لوجوده. ومن شدة خيبته، لا يجد أمامه سوى أن يحرّك أحاسيسه ويؤججها.

كلما قام «الإنسان العاقل» (Homo Sapiens) بخطوة نحو تنظيم جديد، أكثر تطورا وتعقيدا، يجر معه إيجابياته وسلبياته التي تُشكله، مثلما يبيّن ذلك القرآن الكريم:

«وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا» (سورة الشمس، الآيتين 7-8)

في كل خطوة إلى الأمام، يكسب آفاقاً جديدة، لكنه يفقد في نفس الوقت شيئا من مقوماته.

لقد ساهمت الحداثة في علمنة وعقلنة العقول، وساعدت بالتالي على تراجع الفكر السحري البدائي، و في سياق ذلك أدى فيما بعد إلى تدني قيمة الروحانية. فأصبحت العوالم الذهنية المادية والأمنية مهيمنة، والعوالم العاطفية والروحية سقيمة وهزيلة.

على المستوى الفردي، صار التفكك الاجتماعي للحداثة مصدر قلق وإحباط نفسي... وأصبحت عزلة الأشخاص المسنين قدرا محتوما لا ينفع معه حتى الاستئناس بالحيوانات الأليفة.

عندما ننظر عن كثب إلى المجتمعات التي توصف بالحديثة بعيون التقاليد، تبدوا لنا باردة وعقلانية إلى حد الفجاجة، لأنها تقيّد كل عمل بشري في كفتي «الربح» و»الخسارة». فكل شيء أصبح تجارة !

لذلك يحق لنا أن نتساءل ما إذا كان تفكيك التقاليد لا يقودنا إلى الفراغ الاكتئابي بل والانتحاري. فبعدما أصبح الاعتقاد بالأفكار النمطية عديمة الجدوى، لا يمكن إلا لقوى القوانين الخارجة عن النطاق البسيكولوجي للفرد وحدها أن تفرض وجودها، والدولة التي تحتكر أدوات القمع و الإكراه مطالبة بالتدخل لحفظ النظام.

بسبب ضعفه وتهافته من الداخل، صار المجتمع مضطرا لحفظ بقائه بالاعتماد على «هيكل عظمي خارجي» أي على هياكل تستند أساسا على قواعد القانون الموضوعي وليس على المعتقدات. فلم تعد المشاعر والشرف والروح هي التي تتحكم في السلوك، بل القانون الذي تسّنه مؤسسات هو الذي ينبغي أن يكون المرجعية. ولم يعد هناك وجود لردود الفعل الغريزية التي تصيغها القيم الأنثروبولوجية من خلال «الشرف» والإحساس بالكرامة. فبات اليوم من الصعب أن يطالب المرء بحقه في قتل من كان سببا في وقوع جريمة شرف. إن القانون الذي نوقش وصوّت عليه في البرلمان هو الذي يفصل بين الخير والشر، وبين الحق والباطل.

إن التقاليد التي كانت في السابق تطبّق القانون العرفي المستند في بعض جوانبه على الأحكام الدينية تراجعت، وهي تنسحب تدريجيا من مجال العمل الإنساني خفية وأحيانا أخرى بشكل عنيف. لكن الاتجاه التاريخي هو أن «الإنسان العاقل» (Homo Sapiends) في نهاية المطاف سيبني المجتمع بواسطة القانون. أما الجانب الروحي فسيصبح مسألة تخص الأفراد ولمن كان له الاستعداد الفطري له. وإذا كان هذا هو المستقبل، فإن الإنسان من دون مفهوم الربّانية سيضيع لأنه لا يتحكم في أسباب وجوده.

لقد أعادت المجتمعات الحديثة بناء ذاتها بطريقة «عفوية»، تبعا لموازين القوة التي تُحرك نخبها، وطبقاتها الاجتماعية ومؤشرات البورصة، أي بالأحرى من دون تخطيط مسبق.

باستطاعتنا أن نكرر هذه التجربة. نترك الزمن يفعل فعله، حتى يتشكّل شيئا فشيئا توازن جديد، مثلما نترك جرحا يلتئم مع مرور الزمن. وسوف يلتئم في النهاية بطريقة أو بأخرى.

لكن يمكننا أيضا أن نتدخل في الوقت المناسب لتحفيز بعض التغييرات والتسريع من وتيرتها، لاسيما المفيدة منها، وإبطاء أو كبح تلك التي لا تنطوي سوى على سلبيات. وبهذه الطريقة، سنربح الوقت ونخفف في ذات الوقت من المعاناة بفضل المعالم التي تنير لنا الطريق.

وبطبيعة الحال، لا يعني ذلك أن نأتي بوصفة مكتوبة ومعدّة في المخابر. يكفي أن ننتبه لنبض المجتمع ونعمل بانسجام مع القوى الكامنة فيه والتي تدفع بالأمة نحو التطور الإيجابي.

لا مناص من تطبيق إصلاحات جوهرية على عدة جبهات: الدين والهوية وبالطبع أيضا على جبهة القيم ومبادئ الحياة. واجبنا اليوم أن نتحرّك ونبادر بالعمل، كلّ في مستواه. فكلّنا مسؤولون!

ثالثا: من أجل فهم أفضل للإسلام

عند هذه النقطة من تحليلنا الخطابي، ارتئى لنا أن نحدد في بضعة أسطر الإطار العام الذي نزل فيه الوحي ومراميه، نظرا للنفوذ الهائل الذي يمارسه الإسلام على النفس الجزائرية. والهدف هنا، إصلاح الإنسان عن طريق الاجتهاد.

في مفهوم المسلم الذي يؤمن بالله ويسعى لفهم دينه من خلال الكتاب والسنة، فإن السبب الأسمى لخلق الكون ووجود الإنسان يبيّنه النبي صلى الله عليه و سلم في حديث أوحي إليه:

قال الله تعالى: « كنت كنزاً مخفياً فأحببت أن أعرف فخلقت الخلق لكي أعرف» (حديث قدسي)

وعليه، فإن الدين هو ما علّمه الله للإنسان لكي يعرف حقيقته. لأن الغاية الأساسية من الدين هي تعريف الناس بالله.

إن الله واحد، فلا بد أن يكون دينه أيضا واحدا. وجميع رسله وأنبيائه جاؤوا بحقيقة واحدة. رسالاتهم متكاملة، وما التناقضات التي نستشفها فيها سوى من صنع البشر بسبب عدم تمييزهم بين اللب والقشور، وبين ما هو دنيوي وما هو سماوي أو بسبب التحريف، أيّا كانت الأسباب.

الشعائر والروحانية

تساهم الديانات الكبرى، بحكم بعدها الاجتماعي، في نشر الأخلاق وذلك حتى في مجال الحياة الخاصة للإنسان. لكن يبقى هذا الجانب عرضيا عندها. لأن الغاية السامية للدين هو إعداد الإنسان لمعرفة الله والرجوع إليه. ومن شروط ذلك إقامة نظام اجتماعي مستقر وهادئ. فحتى نموذج المجتمع نفسه ثانوي مقارنة بالغاية السامية التي يصبوا إليها الدين. ففي القرآن الكريم، يختلف المسلم الذي يتبنى ويمارس الشعائر الإسلامية اختلافا جوهريا عن المؤمن الذي يحمل الإيمان في قلبه ويتقدّم في روحانيته! فهو يميّز بوضوح تام بين «المسلم» و«المؤمن»:

«قَالَتِ الأَعْرَابُ آمَنَّا قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِن قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ وَإِن تُطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ لا يَلِتْكُم مِّنْ أَعْمَالِكُمْ شَيْئًا إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ» (سورة الحجرات، الآية 14).

يمكن تلخيص المبادئ الأساسية للإسلام، مثل تلك التي تقوم عليها بقية الديانات السماوية على النحو التالي:

- الإيمان بإله واحد،
- الإيمان بالآخرة ويوم الحساب،
- معرفة واحترام حقوق وواجبات كل فرد،
- اعتبار الحياة الدنيا بمثابة امتحان يكافؤ بموجبه الفائزون بالجنة خالدين فيها.

لكل دين من الأديان السماوية مستويان، أحدهما ظاهري، وهو المستوى الطقوسي الشعائري، والثاني باطني وهو المستوى الروحي. ويتمثل الهدف الرئيسي لجميع الرسل في توعية البشر بالمستوى الروحي للدين، أما المستوى الشعائري فليس سوى مرحلة إعدادية.

المستوى الشعائري، أو ما يسمى العبادات، يعني بتوفير النظام والسلم الاجتماعي وإعداد المؤمن للتقرب من المستوى الروحي. ويتضمن المستوى الشعائري:

1) مبادئ أساسية، مثل وحدانية الله،

2) مبادئ أخلاقية مثل تحريم القتل والسرقة والكذب، الخ

3) توصيات تطبيقية وهي نوعان:

أ) توصيات خاصة بالعبادات، مثل الصلاة والصيام والزكاة...

ب) توصيات اجتماعية وعرفية، مثل الزواج والميراث والتجارة...

في المستوى الشعائري، يكون تفسير النصوص حرفيا، وغالبا ما يشكّل مصدر تضارب والتباس.

أما المستوى الروحي فهو تتويج وامتداد للمستوى الشعائري. وهدفه الارتقاء الروحي والبحث عن الحقيقة ومعرفة الله... وهو نظريا غاية كل الأديان.

«وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَن تُؤْمِنَ إِلاَّ بِإِذْنِ اللَّهِ...»
(سورة يونس، الآية 100)

فإذن ليس لحرّاس المعبد أن يجبروا الناس على الإيمان أو عدم الإيمان.

يقوم المستوى الروحي بتقريب كل البشر، أيّا كان الدين الذي يدينون به. وعندما يحيد الدين عن رسالته الأساسية، فإنه يقوم بدور اجتماعي أكثر مما يؤدي دورا روحيا. وعندما يختفي الجانب الروحي، فإن «دين الله» ينحط وينزل إلى مرتبة «دين البشر.» وعندئذ تظهر الخلافات في الخطابات وتظهر الفتنة وآفة التعصب. وينقسم الدين إلى ملل وطوائف متنوعة تنقسم بدورها إلى جماعات ومذاهب متعددة يتناحر عليها الناس.

رد الاعتبار للقيم الصحيحة

إن الرجوع إلى القرآن خطوة لا مفر منها لمن يريد إصلاح العالم الإسلامي. وبات اللجوء إلى قراءة نقدية حديثة للنص أمرا ضروريا على ضوء المعارف المستجدة.

إن الله أكبر بكثير من الإسقاطات التخيّلية لدى بعض العقول المنغمسة في معتقداتها الضيقة والعقيمة. لابد من إعادة قراءة القرآن و تفسيره بالإستعانة بالعلوم المعاصرة. فإذا كنّا على يقين من أن القرآن هو وحي من الله، لا يجب أن نخاف من عرضه على التحليل النقدي. ولابد من فرز الأحكام الواضحة الواردة في القرآن وفي السنة التي أتت تكملة له، عن الأقوال والتفاسير المبهمة وأحيانا السخيفة لبعض الفقهاء.

« هُوَ الَّذِيَ أَنزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءِ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاء تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللّهُ...» (سورة آل عمران، الآية 7).

ولابد أيضا من تحطيم بعض المعتقدات التي هي أساس الانغلاق الفكري لدى المسلمين. فيجب على المسلم أن يستعيد روح الانفتاح والتسامح الكامن في القرآن ويدرك أنه لم يُخلق للتحكم في حياة غيره باسم معتقداته.

« لَّيْسَ عَلَيْكَ هُدَاهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَن يَشَاء» (سورة البقرة، الآية 272).

إن الممارسة السليمة والصحيحة للإسلام تقتضي من الإنسان أن يبذل الجهد للتقرب من الله بانتهاج الطريق المتاحة والممكنة. وبالإسلام يجب علينا أن نقوم بالعمل الصالح حسب المفهوم الذي يراه العقل. وعلينا أن نكف عن السعي لفرض ما نؤمن به على الآخرين، معتقدين بأننا نملك الحقيقة المطلقة وأن الآخرين هم على خطأ.

إن قراءة بسيطة للقرآن الكريم تبيّن لنا هذه الحقائق.

هل يتحتم على الإنسان أن يكون مسلما على هذه الأرض لكي ينال رضا الله؟ جواب القرآن الكريم هو:

«لاَ إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ» (سورة البقرة، الآية 256).

« آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللّهِ وَمَلآئِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لاَ نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِ وَقَالُواْ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ» (سورة البقرة، الآية 285).

«يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ عَسَى أَن يَكُونُوا خَيْرًا مِّنْهُمْ» (سورة الحجرات، الآية 11).

«وَلَوْ شَاءِ رَبُّكَ لآمَنَ مَن فِي الأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا أَفَأَنتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُواْ مُؤْمِنِينَ» (سورة يونس، الآية 99).

«وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَن تُؤْمِنَ إِلاَّ بِإِذْنِ اللّهِ...» (سورة يونس، الآية 100).

«إِنَّكَ لا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللّهَ يَهْدِي مَن يَشَاء...» (سورة القصص، الآية 56).

هل يفرض من الإنسان أن يكون مسلما لكي يذهب إلى الجنة؟ جواب القرآن الكريم هو:

«إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى وَالصَّابِئِينَ مَنْ آمَنَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ» (سورة البقرة، الآية 62)

« وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ فَاحْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللّهُ وَلاَ تَتَّبِعْ أَهْوَاءهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا وَلَوْ شَاء اللّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِن لِّيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ إِلَى اللّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ» (سورة المائدة، الآية 48).

« إِنَّ الَّذِينَ آمَنُواْ وَعَمِلُواْ الصَّالِحَاتِ وَأَقَامُواْ الصَّلاَةَ وَآتَوُاْ الزَّكَاةَ لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ» (سورة البقرة، الآية 277).

هل توجد حرية المعتقد في الإسلام؟ جواب القرآن الكريم في هذا الشأن أيضا هو:

«وَلَوْ شَاء رَبُّكَ لآمَنَ مَن فِي الأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا أَفَأَنتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُواْ مُؤْمِنِينَ» (سورة يونس، الآية 99).

« وَلَوْ شَاء رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلاَ يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ» (سورة هود، الآية 118).

« يَمُنُّونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا قُل لَّا تَمُنُّوا عَلَيَّ إِسْلامَكُم بَلِ اللهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَاكُمْ لِلإِيمَانِ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ» (سورة الحجرات، الآية 17).

كيف يجب أن يعامل المسلم الديانات الأخرى؟

« ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ» (سورة النحل، الآية 125).

« إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئِينَ وَالنَّصَارَى وَالْمَجُوسَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا إِنَّ اللهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّ اللهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ» (سورة الحج، الآية 17).

بعد قراءة هذه الآيات، يتساءل المرء كيف تشكّل عند بعض الاسلاميين الفكر الطائفي والمتعصب والتكفيري. على أي شرعية يستندون ليمنحوا لأنفسهم حق التسليط على أبناء وطنهم وإجبارهم على الإيمان وفق المعايير التي يفرضونها؟

بدأ الجزائريون شيئا فشيئا يعون التناقضات التي تنطوي عليها هذه الإيديولوجيات الطقوسية التي أكل عليها الدهر و شرب. وبينما يشهد مجتمعنا تحوّلات عميقة في كيانه، يُنتظر من الثقافة أن تواكب هذه التحوّلات. من حق الإنسان أن يُحرر إدراكه و عقله. إلا أنه يجب أن تسبق هذا التحرر جهود مستمرة وجادة وحثيثة. إن البعد الروحي للأديان في جانبها الباطني يدعو إلى التأمل للارتقاء بالإنسان ودفعه إلى الترفع عن الحاجيات الدنيوية. لكن، للأسف إن غرائز اللاشعور والضرورات الاجتماعية استغلت هذا البعد الظاهري والشعائري والعقائدي للأديان خدمة لنظام اجتماعي معدّ سلفا.

«أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ وَأَضَلَّهُ...» (سورة الجاثية، الآية 23).

«أَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ أَفَأَنتَ تَكُونُ عَلَيْهِ وَكِيلاً» (سورة الفرقان، الآية 43).

من البديهي أن المجتمع الجزائري لا يكون معتزا وفخورا بنفسه من دون الإسلام. لكن مقابل ذلك، لن يكون هناك مستقبل للإسلام التاريخي والحضاري، إن لم توضّح أسسه بالمنهج العقلي وليس النقلي، وإن لم تكن هناك عودة إلى الروحانية والربّانية.

سوف لن يكون هناك أي مخرج للمسلمين طالما أنّهم يأبون التخلي عن معتقدات راسخة في أذهانهم لا تمت للرسالة الروحية للإسلام بصلة:

- عليهم أن يكفّوا عن الاعتقاد بأنهم شعب مختار،
- وأن يدركوا بأن الله أكبر من تعاويذهم،
- وأن يعرفوا بأن الجنة لله وليس لمن وُلد مسلما،
- يجب أن يفهموا أنهم لم يرسلوا لإصدار الأحكام الإلهية حسب هواهم، يضمنون بها الجنة للبعض وينبئون للبعض الآخر بالنار وبئس المصير،
- يجب أن يقبلوا بأنه إذا كان الله قد أنعم المسلمين بنعمة الإسلام، فإن هناك شعوبا أخرى تنعمت هي أيضا بنعمته واهتدت برسائل أخرى بحكمة من الله.
- وإذا أراد المسلمون أن يجدوا حلا معاصرا لمشاكلهم العويصة، عليهم أن يدركوا أنّهم ملزمون بالتمييز بين جوهر الأمور وظاهرها، وبين الروحانية والطقوس، وبين عبادة الله و الشريعة التي تؤدي إليه.

عندئذ فقط سيعود الصفاء والسلام والحب لى قلوب الناس.

رابعاً: هوية مقبولة بإفتخار

في إطار المساعي الرامية لتثبيت أصالة الأمة، لابد من إيجاد حل نهائي لمسألة الهوية بصفة عامة، ولمسألة الأمازيغية بصفة خاصة. وفي هذا السياق، أضحى تعليمها على نطاق واسع سيشمل حتى المناطق غير الناطقة بالأمازيغية ضرورة تاريخية، حتى ولو استلزم ذلك التدرج في العملية. وبخصوص ترسيمها، من السبل التي يتعين البحث فيها منح الأولوية الإدارية للغة العربية، ولو بصفة مؤقتة، وذلك تفاديا للوقوع في تداخلات معقدة بين لغتين من نفس المنزلة. ولابد من الإشارة هنا إلى أن السواد الأعظم من الجزائريين الناطقين بالعربية يتفهمون ويتقبلون هذا المطلب، شريطة أن يكون رجال السياسة والمثقفون عموما مقتنعين به.

أما «الدارجة»، فستجد مكانتها الطبيعية في التعبير الشعبي، وإلى حد ما في المدرسة الابتدائية لدعم تعلّم اللغة العربية الفصحى والأمازيغية. يمكنها بل ويفترض منها أن تكون همزة الوصل بين العالم اللغوي الذي ينشأ فيه الطفل والعالم الذي يتلقى فيه التعليم المنهجي. وهذا ينبغي أن يتم ذلك دون عقدة ولا جدل عقيم.

بعد مرور مائة واثنين وثلاثين عاما من الاستعمار الفرنسي، استطاعت اللغة العربية أن تحافظ على بقائها بفضل الدارجة. اليوم، يمكن للدارجة أن تنبعث من جديد وتجدد نفسها من خلال تعلّم العربية الفصحى. والأمران متلازمان.

لكن في نهاية المطاف، لا تزال «الدارجة» والأمازيغية والعربية، كأسس هويتنا، غير كافية إلى حد كبير لتلبية احتياجاتنا الراهنة. ولأسباب عملية، لابد من تدريس الفرنسية، وكذلك الانكليزية والإسبانية والصينية والروسية والألمانية، بشكل مكثف وفي المدارس الابتدائية. ولا يمكن تصوّر مخرج تاريخي لبلدنا دون هذا المسعى نحو الانفتاح.

ينبغي على أولادنا أن يدرسوا نصوص كتّابنا ومفكرينا. ويجب فتح فضاءات واسعة لتدريس تراثنا، كل تراثنا من دون استثناء. كما ينبغي على وسائل الاتصال الجماهيرية، السمعية البصرية منها والسينمائية وغيرها من أنماط التعبير الأخرى، أن تستخدم على نطاق واسع «دارجة مهذبة»، لفك العقد المتجذّرة في شخصيتنا التي عوملت بسوء بسبب تقلبات التاريخ لدهور من الزمن. وعلى الأمازيغية أن تلقى فضاءات للتعبير خاصة بها. ولابد من بذل جهود جبارة لترجمة المؤلفات العالمية من كل اللغات إلى لُغاتنا... عمل كبير ودؤوب ينتظرنا.

ينتج عن ذلك بطبيعة الحال إعادة توازن الهوية. وينبغي الإيمان بها حتى لا نفقد معالمنا أولا ثم لكي نعيد بناء مجتمع مستقر وآمن، نجنّبه هذا التيه المضني بحثا عن الذات في الشرق الأوسط أو في الغرب. ومن الضروري أن يتمكّن الجزائري من الاستناد إلى مرجعياته الخاصة وأن يشعر بالاطمئنان والانسجام مع نفسه. يجب أن يُعاد توازن مجتمعنا في قيمه ومناهج تسييره وفي معالمه الاجتماعية. وعلى المجتمع أن يستعيد مركز ثقله النفسي والاجتماعي والتاريخ، ويحدد موقعه في شمال إفريقيا وليس في «بلاد الأوهام» .

لبناء مستقبلنا، كل المواد اللازمة متوفرة. لابد من إعادة النظر في تاريخنا القديم، وفي بطولاتنا وأيضا في أخطائنا وانتكاساتنا وحتى في انهياراتنا. لابد لنا أن ننظر في وجوه بعضنا البعض ومن أجل خلاصنا، لا بد أن نتقبل ونتحمل أخطاءنا الجماعية، ونقاط ضعفنا وأمجادنا. بعد القومية التحررية، إن الجزائر بحاجة إلى وطنية جديدة تحمل رؤية أنضج للمجتمع وأكثر ثقة في نفسها، وثقافيا أكثر تمحورا حول الفضاء المغاربي، ومتحررة من عُقد الماضي الكثيرة، وتساهم في صنع السلام والأمن العالميين.

فإذن، حان الوقت لفتح ملف مسألة الهوية بجدية. وهي لا تتعلق بأي موقف سياسي أو إيديولوجي شوفيني، بقدر ما تتعلق ببُعد يمس وحدة الأمة. ولابد من إشراك الطبقة السياسية والمجتمع المدني والجامعيين الذين كرّسوا جهودهم وأعمالهم وفكرهم

فيها. على الجميع أن ينظر إلى الأمازيغية باعتبارها تراثا مؤسسا للشخصية الجزائرية. كما يجب أن تجد لدى الجميع كافة الوسائل التي تضمن أولا بقاءها ثم بعد ذلك ترقيتها وفق أنماط التعبير التي تصنعها لها العبقرية الشعبية. ويجب أن يكون هناك جهد علمي ومكتمل في هذا الاتجاه، وتُرقّى مختلف اللهجات الأمازيغية. ولابد من الشروع حالا في إحصاء التراث الثقافي الشفوي والثقافي بمفهومه الواسع. والأولوية اليوم أن نجمع ذاكرتنا الجماعية ونحافظ عليها، سواء كُتبت بالتيفيناغ أو بالعربية أو بالحروف اللاتينية، وذلك أيا كان الاختيار النهائي الذي سيقرره الجيل القادم بشأن نوع الكتابة المعتمد.

وبالموازاة مع ذلك، يتعيّن على النخبة القيام بعمل سياسي تشرح فيه لمواطنينا الناطقين بالعربية أن الأمر لا يتعلق البتة بخلق لغة منافسة للغة القرآن، بل بتطبيق حرفي لأحد تعاليمه السمحة:

« وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَاخْتِلاَفُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَانِكُمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لِّلْعَالِمِينَ» (سورة الروم، الآية 22).

خامساً: مجتمع أكثر توازنا

بعد قضية الثقافة، المرتبطة ارتباطا وثيقا بالهوية والدين، وجب علينا أن نتطرق هنا للاختلالات الموجودة في المجتمع نفسه.

نذكّر أن المجتمع التقليدي قد تشكّل بدعوى الحرص على التحكّم في التناسل، أو بالأحرى في مكانة ودور المرأة فيه. لكن الحداثة هي الآن بصدد إعادة توزيع الأوراق. إن بناء العلاقات غير المتكافئة بين الجنسين لم يعد يستجيب لمتطلبات العصر وهو تاريخيا محكوم عليه بالزوال. لقد استغرق المجتمع التقليدي قرونا لكي يتشكل ويبني نفسه. كما اضطر في وقت من الأوقات لاستخدام القيود الدينية والمقدّسة لضمان بقائه. كل هذا صار اليوم من الماضي وعفا عليه الزمن. لكن ما العمل؟ هل ينبغي لنا أن ننتظر قرونا أخرى لبناء شيء جديد؟ أم أنه بإمكاننا التعجيل بميلاد عصر جديد؟

لقد أظهرت تجارب الأمم الأخرى أن تدمير هياكل المجتمع التقليدي الناجم عن صعود تيار الحداثة يؤدي إلى ظهور هياكل جديدة يحددها، هذه المرة، التفاوض الاجتماعي ويدعّمها القانون. إنه تحوّل التكافل العضوي للقبيلة إلى تضامن وظيفي لأفراد الأمة. وهو انتقال الإنسان من وضعية الرعية إلى وضعية مواطن.

يحل القانون الوضعي والسلطة العمومية محل القانون العرفي والسلطة الدينية. وعندئذ لا يضمن المجتمع بقاءه بالسلوكيات النمطية للأفراد الذين عجنتهم التقاليد وإنما عن طريق بنية خارجية وهيكل خارجي تشكّله سلطة المشرّع.

مثل هذا التحوّل، فضلا عن كونه معقدا، يفترض امتلاك المشرّعين لشرعية فعلية، وإعادة توازن للعلاقات السائدة في المجتمع يعبّر عن إجماع جديد. وتكمن الصعوبة في منح الشرعية الكاملة للأحكام الجديدة، التي لا ينبغي أن تصدم المعتقدات بطريقة مباشرة، وإلا فإن الصدمة سوف تسبب في عنف كبير. وهذا ما حدث في الجزائر في سنوات التسعينات.

للتحكم في عملية تغيير القيم الأنثروبولوجية والحد من التوترات، يتعين علينا أولا قراءة الإسلام قراءة حديثة ومضبوطة. وطالما أن الأحكام القرآنية لا تعارض بشكل مباشر نوعا معينا من التطور، بل وتحث عليه، فمن الضروري أن يستغلها المجتمع السياسي للتسريع من وتيرة التغييرات المنشودة.

تتفق الآراء على أن هياكل المجتمع التي تنشأ على القانون أخف وأكثر مرونة وقابلية للتكيف مع الظروف المتغيرة. لكنها ستظل هشة طالما أنها لم تقيم عقدا جديدا مع البعد الديني، في جانبه الروحي والميتافيزيقي، حتى يساعد على استقرار وثبات التوازن الجديد. لكن لنتأمل في القضايا الاجتماعية التي يُنتظر أن يثار النقاش حولها في السنوات القادمة.

علاقة جديدة بين الرجل والمرأة

إن أوّل إحساس يشعر به الإنسان الذي يعيش وسط الشعب، هو أننّا لا نزال بعيدين عن تحرير المرأة. تبدو نسبة النساء اللواتي يعشن في نموذج محافظ ومتشدد لأول وهلة عالية جدا. لكن الحكم على الاتجاه العام يجب أن يتم على ضوء الديناميكية التي تواكب هذا التطور. والظاهر أن الحد الأدنى من معدل النساء المتعلمات والمستقلات نسبيا من الناحية المالية، واللواتي اكتسبن قدرا من حرية الحركة، قد تم بلوغه. وإن كتلة النساء اللاتي تبوأن الحياة الحديثة هي في وتيرة متصاعدة. كانت هناك بضع مئات من النساء المتحررات في عام 1962. وكان لابد من انتظار عشر سنوات ليصلن إلى الآلاف. ثم عشر سنوات أخرى ليتجاوز عددهن عشرات الآلاف. اليوم أصبح عددهن بمئات الآلاف. وبعد جيل سيكنّ الأغلبية.

لا يُستبعد أن تسبب هذه الديناميكية مشاكل، للرجال بطبيعة الحال، ولكن حتى للمرأة نفسها.

الرجال هم غالبا تائهون بين الأنا المثالية التي ورثوها والواقع الجديد. والرجل لم يعد يعرف ما تعنيه رجولته. لأنه لم يعد المورّد الوحيد لمالية الأسرة. ولا يعرف دائما ما الذي يجب عليه أن يسمح به لزوجته وبناته، وما الذي يجب أن يمنعه عليهن باسم سلطته وباسم التقاليد. أحيانا يعارض باسم التقاليد إرادة امرأة، لكنه لم يعد قادرا على فرض الطاعة لأوامره. فتراه يواجه التحدي على أي قرار يصدره. في الجوهر، قد تكون المرأة على حق، لكن في الشكل لا يبدو الأمر كذلك البتة. قد ترفض وتعارض ويمكنها أن ترد بأسلوب فض أو عدواني على شريك حياتها. يشعر الرجل بالإهانة، فيفقد توازنه ولا يعرف دائما أي موقف ينبغي عليه أن يتخذه في مثل هذه الحالات. لاسيما وأنه لم يعلّمه أحد معنى الحوار. لأن في زمانه، كانت سلطة الأب لا تقبل أي جدال أو مناقشة. والأم، على الرغم من أنها تعرف دائما كيف تنال مبتغاها، كانت تحترم الطرق المستعملة. أما اليوم، فلا شيء من كل هذا. في المجتمع التقليدي، ليس هناك نقاش مع «النساء». لكن اليوم، تعقدت الأمور. وأصبح ميزان القوة عديم الجدوى. لأن المرأة متعلّمة، ومستواها أحيانا يفوق مستوى الزوج (علما بأن ثلثي طلبة الجامعات من الفتيات). وهي تعرف كيف تدافع عن نفسها. وهي مسلحة جيدا وأكثر اطلاعا من الرجل. عرفت كيف تستفيد من التجربة الطويلة التي استخلصتها من عيوب التقاليد التي تحملت وزرها من جيل إلى جيل. لهذا يحق لنا أن نقول أن امرأة اليوم هي الوريثة الشرعية لهذه الذاكرة.

لقد بدأ الرجل يفقد هيبته فعلا. وعندما أحس بهذا التحوّل، كان له رد فعل أشبه برد فعل الحيوان الجريح. أراد أن يدافع عن موقفه بأي ثمن. فحمل السلاح. لكن في النهاية، لم يبق له سوى أن يستسلم للأمر الواقع. على الرجل أن يعيد ضبط قيّمه، ويعيد النظر في علاقاته وفي مفهوم الرجولة. ويتعيّن على المدرسة والمسجد ووسائل الإعلام ورجال الثقافة أن يشرحوا له ويوضحوا له فلسفة الحياة الجديدة، وإلا فإنه سيعيش طويلا في حالة من الاضطراب قد تشكّل خطرا في المستقبل.

أما بالنسبة للمرأة التي يبدو أنها خرجت منتصرة من هذا الصراع الذي دام قرونا، وفي بحثها عن وجه جديد للنظام الاجتماعي، فعليها هي الأخرى أن تدفع ثمنا مقابل سعيها للحرية. فهي بالإضافة إلى كونها تشكو من قلة تعاون زوجها، فإنها تتحمل ليس فقط أعباء ربات البيوت القديمة، وإنما أيضا مسؤوليات منزلية جديدة، مثل تربية الأطفال، وحتى من الناحية المالية.

وهذا ما يفسر الاتجاه التصاعدي لحالات الطلاق. ذلك أن إعادة تشكيل العلاقات بين الزوجين يؤدي إلى مزيد من حالات الانفصال. تواجه المرأة صعوبات لم يضعها المجتمع في الحسبان. وهناك فئة منهن اخترن النجاح المهني كمحرّك لحياتهن، لكنهن يعانين من العزوبية.

يتعيّن على معدّي البرامج الحكومية النظر بمنتهى الجدية في هذه القضايا المجتمعية!

الانتقال من علاقة قوة إلى علاقة عقل

في وصف المجتمع التقليدي، رأينا كيف أن ميزان القوة في إدارة السلطة كان ملازما لها. بحيث أن هذه العلاقة أعيد انتاجها بشكل طبيعي بين جميع شرائح المجتمع: العلاقات بين الآباء والأبناء، وبين المعلّم والتلميذ، وبين رب العمل والموظف، وبين الحاكم والمحكوم...

مع صعود القيم الأنثروبولوجية الجديدة، أصبح هذا النوع من العلاقات محكوما عليه بالفشل في مقتضياته. فمهما كانت أهمية «القضية»، فإنه من الصعب على المرء أن يعبئ مرؤوسيه بالطرق المعتادة المستلهمة من علاقة القوة.

لكن في حالة غياب علاقة قوة، فإن العكس يكون صحيحا: يفقد المحكومون معالمهم ويتجردون من أي روح مسئولية أو أنهم يحاولون الإطاحة بالسلطة. ونحن نعرف أن المجتمع لم يتعلم غالبا سوى أسلوب

ثنائي لممارسة السلطة: إصدار الأوامر أو تلقيها. فإذا عزف القائد على إعطاء الأوامر، يصبح بإمكان مرؤوسيه تولي القيادة في مكانه!

إن علاقة القوة هي السبب في كثير من المشاكل التي تعاني منها الجماعات بغض النظر عن طبيعتها.

آن الأوان أن نعلّم أطفالنا، انطلاقا من المدرسة الابتدائية، أشكالا جديدة من العلاقة بالسلطة، تكون مبنية على العقل والحجة والحوار وليس على مبدأ التسلط وفرض الأوامر بلا مناقشة.

يجب أن تكون هناك برامج تكوينية لمديري المدارس والمعلمين وكافة صنّاع القرار بشكل عام. ثم يجب إعداد الأطفال، عن طريق التمارين العملية، على تحقيق نتائج من خلال الحوار والعقل وليس عن طريق العنف والقوة.

لابد من تلقين مبادئ القيادة في سن مبكرة بواسطة تقنيات سيكولوجية وبيداغوجية. كما يجب أن يحظى باهتمام خاص مع رجال (ونساء) السياسة ورجال الأعمال ومع جميع من يضطلعون بمسؤوليات جماعية في كافة المجالات وعلى كل المستويات. ويجب تنمية روح العمل الجماعي بعقلانية. كل هذا يُبنى بتفاني وتأني وعلى المدى الطويل، باستخدام الأدوات التي يتوفر عليها أي مجتمع جدير بهذه التسمية وواعي بتحديات المستقبل.

التخلّص من عبء الامتثالية

ومن العيوب الأخرى النابعة من المفاهيم القديمة للحياة، نجد الامتثالية (conformisme) العقيمة التي ينبغي التخلّص منها. لا يعني ذلك أن نتنكر لجميع أنواع التقاليد. فمن الطبيعي أن نعمل في المجتمع على تعزيز العادات والأعراف التي تساهم في تطبيع سيرورات اجتماعية وتقنّن لسلوكيات تشكّل من خلالها لغة متوافق عليها. ولأنه من المهم أن نتوصل ضمن هذا السياق إلى توحيد ذهنية الجماعة.

لكن بالمقابل، يجب علينا تحطيم السيرورات المتكررة التي لا معنى لها ولا مبرر.

لقد أصبحت بعض العادات مصدر قلق وإزعاج للعقل السليم. لكن الأخطر من ذلك، هو عندما تحيل الروح الامتثالية دون التفكير في معنى الأشياء وفائدتها. فتقليد الآخرين لمجرد الحصول على رضا المجتمع ليس هو الطريق السليم. لأن العلاقات بين الأفراد، خارج علاقات اللعب، غير مبنية على الشفافية ولا أهداف واضحة ومشتركة لها، وإنما على أفكار نمطية إلزامية. ولما أصبحت الامتثالية عقبة أمام تحقيق الرغبات، وضعها المجتمع في الواجهة لكنه في الواقع يلتف عليها. وهذا طبعا ما يشجّع على الكذب والنفاق في المجتمع.

فهذه الروح الامتثالية الكاتمة للأنفاس وغير المجدية والقاتلة للفكر هي التي يجب أن تُحارَب. يجب أن نحرر العقل والفكر الحر والإبداع للدفع بعجلة التقدم والتنمية.

إن الخطأ الذي ينبغي تفاديه هو الاعتقاد مبدئيا بأن «اللاامتثالية» (l'anticonformisme) هي الحل. لأنها في بعض جوانبها ما هي سوى امتثالية في الاتجاه المعاكس. ولأن الاكتفاء بالقيام بعكس ما تتطلبه التقاليد ليس مخرجا جديّا. إن الإشكال الذي تطرحه الامتثالية لا يقتصر على الملبس أو تسريحة الشعر ولا حتى على أساليب التعبير. فهي تحدّ من الانفتاح وتشلّ الحوافز على الإبداع عند الانسان بإجباره على الامتثال والانصياع لإجماع يفرضه الأمر الواقع. وبالتالي يقيّد الخيال ويقمع الفكر ويمنع النقد، ويحرّم أي نوع من أنواع التساؤل والتشكيك في صحة الخيارات المقررة. وفي هذه الحالة، تكون العواقب أثقل، فيسود تفكير جديد في المجتمع يشجّع على التحجر والجمود بدلا من المرونة والخيال. لمواجهة الآثار السلبية للامتثالية، لابد من تشجيع الخيال والابتكار والإبداع. وهنا أيضا تلعب المدرسة دورا أساسيا. ولهذا يتبيّن لنا أن إصلاح المناهج الدراسية على أساس هذه الأهداف يشكل عاملا مساعدا هاما.

نبذ الجهل

تكتسي المعرفة وتوظيفها في الحياة العملية أهمية حيوية. كما أنّه لا مفر من التخلي عن الفكر المبني على الشعوذة والسحر من أجل بناء مجتمع المستقبل. فقد كان المجتمع التقليدي، ولأسباب مرتبطة بطبيعته وطريقة تسييره، يقبل التعايش مع الجهل، بل ولقد عمل على ترقيته.

لم يكن لمنظومة القيم والنظام الاجتماعي والموقف الأخلاقي والسلطة أي علاقة بالمعرفة. بل كان السن ووزن القبيلة التي ينتمي إليها الفرد، والإمكانيات المادية التي يتوفر عليها، هي التي تصنع الاحترام والهيبة للإنسان. قد يكون أميا، لكن هذا لا يهّم في حياة المجتمع.

حتى في أيّامنا، وبصرف النظر عن بريق الألقاب (دكتور، مهندس، محام وغيرها من الصور النمطية)، فإن المعرفة في حد ذاتها لا تزال غير معترف بها وغير مقدّرة. بل يكاد يُنظر إلى رجل العلم كإنسان هامشي يشفق على حاله.

أما بالنسبة للسلطة، فإنّها تؤول إلى من يُشهر القوة والنفوذ. في مثل هذه الأجواء، يسود المكر والخبث وانعدام الوازع الأخلاقي والجشع وروح المؤامرة والنفاق الخ... وتحل محل العلم والفكر!

في الجزائر، لا توجد تقريبا أي علاقة بين مستوى المعرفة والمسؤولية السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية. وهناك مؤسسات يسيّرها أشخاص جهلة تماما لكنهم يملكون صلاحيات هائلة. ويسخّرون جحافل من الإطارات التي تتفانى في مساعدة قائدهم على اتخاذ قراراته.

يجب على المجتمع الجزائري أن يتعلّم كيف يقدّر قيمة العلم والتكنولوجيا. المفروض أن من يملكون المعرفة هم الذين يتولّون قيادة البلاد على جميع المستويات. أما الجهل فلا يستحق منّا الاحترام، ولو أننا لابد من احترام الجاهل نفسه.

عندما تقرر الدولة ومرافقها والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية، فضلا عن جميع الهيئات، إقران مستويات المسؤولية بالمعرفة، فإن كل الهرم الحالي سينقلب وسوف لن يجد المشعوذون واللصوص مكانتهم في الحكومة والأحزاب السياسية والمجالس المنتخبة أو في مجالس إدارة المؤسسات الكبيرة!

تطبيق معيار الجدارة

يدعو هذا الموقف الجديد إلى مراجعة جذرية لمسألة العلاقة بالجدارة والكفاءة. فمنذ فترة طويلة، كان الخطاب السياسي منصهرا في بوتقة المجتمع التقليدي، فأنتج هذه الشعبوية الفتاكة. لذلك يجب أن تولى الأهمية القصوى لخلق ونشر نماذج النجاح في المجتمع على أساس الجدارة والكفاءة.

وفي نفس السياق، يجب أن تعنى الموارد البشرية للأمة بتسيير نزيه وصارم. كما يجب الخروج بسرعة من الشعبوية والمحسوبية والمحاباة والولاء المخزي. ثم إن تبوء المناصب العليا، سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو إدارية، يجب أن يكون على أساس الجدارة وفق معايير موضوعية ومحددة. حتى المساعدات التي تقدّمها الدولة (أو الأمة في الحقيقة) يجب أن تقرر طبقا لمعيار الجدارة.

كثير من الجامعيين وحاملي الشهادات العليا والتقنيين عاطلون عن العمل، وبلا مأوى ولا مساعدات، في حين يرتقي آخرون، بفضل الأقدمية وعلاقاتهم الأسرية أو بفضل الرشوة، إلى مناصب ليسوا أهلا بها لأنها لا تناسب مؤهلاتهم. لابد من إعادة ترتيب الأمور في المجتمع. يجب، على سبيل المثال، مراعاة المستوى التعليمي في معايير توزيع السكن وفي اختيار مكان العمل والاستفادة من الأراضي الزراعية المعدة للاستثمار، الخ...

ومن جهة أخرى، لا يُعقل أن يتولى أشخاص من دون أي مستوى مدرسي رئاسة مجالس محلية في المدن الكبرى، في الوقت الذي يعاني فنيون ومهندسون معماريون من التهميش.

ومن غير المعقول وغير المنطقي أن يعاد إسكان سكان الأحياء القصديرية (الذين يتاجرون بها) مرة ومرتين، في حين لا يستطيع الأطباء شراء نفس المسكن بعد كل مشوارهم المهني... لو اعتمدوا على رواتبهم!

القاعدة عندنا هي أنك بمجرد ارتقائك إلى فئة مهنية أعلى، يُسلّط عليك قانون التمييز. لأن السكن الاجتماعي يُمنح إلى الفئة التي يفترض أنها الأكثر حرماناً، لكن السكن نفسه ليس في متناول الفئة التي من المفترض أنها ميسورة، إلا أنّها في الحقيقة مقصية من طرف النظام.

لقد سطحت الشعبوية كل شيء من الأسفل. ولذلك نجد أن الإطارات السامية والمهندسين والجامعيين يسكنون نفس المدن التي يقطن فيها سكان الأحياء القصديرية القدامى والفئات الشعبية الدنيا. ونتيجة ذلك، تجد النخبة الصغيرة نفسها مغمورة وسط جماهير لديها عاداتها وسلوكياتها. لهذا تعاني هذه الطبقة الوسطى الصغيرة الأمرّين لكي تحقق طموحاتها وتعيش حياة كريمة.

شعار «اعمل أقل لتكسب أكثر» وَهم

من المهام التي لا مفر من مباشرتها، وإن كانت تبدوا لنا صعبة، تحبيب العمل للجزائريين. نعرف أن العمل الحديث، ولأسباب أنثروبولوجية وتاريخية، يعتبر عقوبة وعمل روتيني لا لزوم له وإجحاف في حد ذاته.

لكنّنا نعلم أيضا أن احتماء الأفراد بالأسرة والتوكّل الزائد على التضامن العائلي، والجمود المهني، كل ذلك لا يدعو لربط كرامة الإنسان باستقلاليته وبالتالي بالعمل.

إن نقص روح التسيير الذاتي والامتثالية والروتين وغياب المبادرة، كل ذلك يمنع الفرد من التطلع إلى المستقبل وتسطير أهداف لحياته وتحقيق المشاريع التي يحلم بها الخ ... بينما شبابنا يخاف من الابتعاد كثيرا عن الأهل في إطار مشروع اقتصادي. ولا يغيّر مقر سكناه إلا بصعوبة بالغة.

فالشاب إن لم يكن يعمل لحسابه الخاص بحد أدنى من الجهد والذي يضمن له الربح الوفير، يصعب تجنيده ومطالبته بالعمل. «اعمل أقل لتكسب أكثر»، هو الشعار الذي يرفعه غالبية الشباب الذين لم يتعلموا في دراستهم سوى مفاهيم سطحية وعابرة لا لزوم لها في الحياة المهنية.

ليس قصدنا هنا بطبيعة الحال إلقاء اللوم على هؤلاء الشباب التائه في عالم منحط ومسدود. للمدرسة هنا أيضا دور أساسي لإعداد الناشئة للحياة العملية، بتلقينهم مفاهيم محددة وملموسة عن العلاقة بين الجهد وثمرة العمل، وبين العمل وتأمين الغد، وبين تحقيق الذات والثروة..

الطريق إلى العقلانية

إن الجزائريين بحاجة ماسة وملحة للخروج من العالم السحري الذي يهيم فيه عدد كبير منهم وللرسو على ضفاف الواقعية والعقلانية.

لم تتشكل قواعد الوصول إلى المعرفة بوضوح إلا بعد زمن طويل وتجارب وأخطاء وانتصارات وإخفاقات لا تعد ولا تحصى. وإن الحضارة المعاصرة هي ثمرة إنجازات العقل.

يجب على الجزائر أن تتبنى هذا النوع من التفكير، وهو الشرط الأول لدخول العالم الحديث. تعتبر العقلانية أحد إفرازات العالم المادي. فالإنتاج والتبادل التجاري والضرائب هي التي دفعت بالإنسان لابتكار الأرقام والحساب، وبعدها الرياضيات.

يقوم العالم المادي بتوجيه الأذهان نحو المادة التي لها شكل وكتلة ومحتوى، أي بالأحرى يمكن للعقل أن يحددّها على وجه الدقة. وبفضل الرياضيات والعلوم الدقيقة بشكل عام، وأيضا بواسطة المنطق، توصل الإنسان إلى العقلانية.

لقد حان الوقت لكي نخرج من اللاعقلانية الطاغية التي تشجّع عليها السلطة بكل لامسئولية، ونتطلع إلى مستوى أعلى من الفكر الإنساني.

سادسا: أي قيم لمجتمعنا؟

يعاني المجتمع الجزائري من اضطراب عميق في منظومة قيمه. بحيث أن قيّمه الأكثر فعالية لم تعد تلائم احتياجاته. بالإضافة إلى ذلك، هناك اختلال عام في النظام السلوكي ناتج عن تعدد وتناقض موازين القيم المعمول بها في المجتمع.

واليوم، هناك «بقايا» من التقاليد المعيارية والطقوسية، تحوّلت إلى عقد نفسية مستميتة وبالية تقف في وجه أي تعديل داخلي للقيم العملية وتعمّق الفجوة الموجودة بين رغبات الأفراد وإشباعها المستحيل.

لقد انفصلت ثقافتنا التقليدية عن الواقع، لتجد نفسها أمام حداثة بدل أن تكون نتاج تطور طبيعي راحت تشوّهها وتتسلل إليها رغما عنها، وتفككها وتجعلها غير منسّقة مع ذاتها وتبعدها عن معناها الأصلي. الإرهاب والعنف والعدوانية و»الحرقة» والانتحار والإحباط والأمراض العصبية، هي الأعراض الجلية والمتقدمة لمرض مجتمعي يعاني منه الفرد. والتخلف هو سمته الجماعية.

تعبّر هذه الحالة في الواقع عن الاختلالات الجوهرية الموجودة بين القيم المتعددة التي تحملها ثقافة تزعزعت أركانها أمام واقع جديد، ومتطلبات لا ترحمها.

يُظهر التحليل الدقيق للمجتمع الجزائري إذن اختلالا عميقا في منظومة قيّمه التي تضررت كثيرا بفعل وجود استعماري طويل ومدمّر، واصطدمت بعد الاستقلال بسياسات شعبوية مسّت وشوّهت قيما أنثروبولوجية جذورها متوغلة في التاريخ صمدت كآثار ثقافة قديمة.

اليوم يبدو على المجتمع الجزائري أنه يهيم على وجهه من دون دليل ولا مرجعيات. يتحلل بنفس الوتيرة التي يتفتت بها التماسك الوطني ويتفكك. لقد وصل عنف التحولات الاجتماعية وصدمة الحداثة غير المعلنة درجة فقد فيها الجزائريون القدرة على تقرير مصيرهم. فأصبحوا متباغضين ومتنافرين بين بعضهم البعض.

تكشف العلاقات الاجتماعية ونمط الحكم وتغير النموذج العائلي حالة من الفوضى ومن القلق المتزايد واضطرابات عصبية. وتعيش الأسرة والمدرسة، اللتان يكمن دورهما الأساسي في تلقين القيم وآداب المعاملة، حالة من الانحطاط والانهيار. فحل الشارع محلّهما وتحول إلى فضاء يطغى عليه العنف والبغض والقبح والاستباحة.

إن الثقافات الكبرى المعروفة في العالم والتي أنتجت حضارات مزدهرة، هي قبل كل شيء أنظمة منسجمة ولها قدرة كبيرة على التكيف ومرتبطة دوما بمغزى وجودها ومصيرها.

منبت مشروع مجتمع

يقول المثل أن الحكم هو القدرة على التنبؤ. لكن التنبؤ بماذا؟ فلو كان الأمر يقتصر على التنبؤ بعدد السكنات التي يجب بناؤها وعدد مناصب الشغل التي يجب خلقها وعدد المصانع الواجب تشييدها أو حتى معدلات النمو والتضخم والاستدانة التي ينبغي تحقيقها، لكان من الممكن أن يسند بخبراء وعلماء وتحل المشكلة. لكن للأسف الواقع أكثر تعقيدا بكثير.

فقبل أن نعرف كيف تسيّر شؤون أمة، لابد لهذه الأمة أن تعرف بالتحديد أي نوع مجتمع تريد. وهذا يستلزم درجة عالية من الوعي الشعبي ونخبة مستنيرة، مخلصة لشعبها وعازمة على تحقيق غايتها. فمشروع المجتمع ليس مجرد تأملات فكرية أو تعبير عن رؤية مصنوعة من مواد مستوردة. ولا يوجد رجال ملهمون قادرون أن يقرروا لوحدهم اتجاه التاريخ. إن مشروع المجتمع الأصيل يجب أن أن يكون تعبيرا عن قدرات ذاتية للأمة. ولكي يتجسد هذا المشروع، لابد من توفر الشروط النفسية والمعنوية، ولابد من هبة شعبية نابعة من عمق الوعي الجماعي، لتحمل ديناميكية حضارية. ومن واجب الطبقة السياسية الشريفة أن تساعد هذه الديناميكية العميقة على التحوّل إلى حقيقة. هذه الأخيرة لا يجب أن توهم نفسها بنماذج مجتمعية مستوردة حتى و إن كانت مغرية، و إسقاطها على أمتنا.

تتوفر في الشعب الجزائري مجموعة من المؤهلات التي تمكنّه من تحقيق هذه الطفرة. إلا أن ثغرات كبيرة في جهازه الثقافي تعيقه في مرحلته الراهنة، ذلك أن المنظومة التربوية والعائلية أهملت بعض القيم الأساسية التي تنقصه لتنفيذ مثل هذا المشروع، إن لم نقل أنها دمرّت نهائيا بفعل سياسية تفتقر لبعد النظر.

وعليه، فإنه الأولوية أن ندعم بعضا من القيم الأساسية الضرورية لتحقيق الوثبة الحضارية، إن كانت هذه القيم موجودة فعلا، ويجب أن نحييها إن كانت جزء من تراثنا الأنثربولوجي وأن نعيد نشرها في المجتمع إن كانت مغيّبة بعد خمسين سنة من تسيير شارد للمجتمع.

القيم النيرة

تعريف القيم النيرة يستلزم بعض الشروط الفكرية والبيداغوجية وأخرى متعلقة بالتواصل السياسي. لأن مشروع المجتمع لا يهتم بدراسة مسألة القيّم من منظور أكاديمي. وبما أن الهدف عملي في الأساس، نستعرض هنا بعض القيم الأساسية التي نراها ضرورية لتأسيس مشروع مجتمعنا.

من جانب آخر، يتضمن الشرط البيداغوجي الحد من عدد القيم الأساسية التي ينبغي علينا الاستعانة بها. وإلاّ فإن هذه القيم ستذوب في بحر من المفاهيم قد يفقدها صلاحيتها وفعاليتها في الخطاب وفي الممارسة. وبالإضافة إلى ذلك، من الضروري أن يتم اختيار القيم ليس فقط على أساس فائدتها الجوهرية التي تستخلص من خلال صلاحيتها، وإنما أيضا لتحقيق انسجامها الأساسي مع العمق الأنثروبولوجي للمجتمع في بعده الديني. لأنه يجب أن ندرك جيدا أنه يستحيل زرع أي قيمة دخيلة على الفضاء الاسلامي. لذلك، يجب أن تكون للقيم الأساسية المقترحة جذور في المخيال الشعبي، وأن تكون منسقة مع البعد الروحي، وأن تساير العصر وتكون شعاعا لديناميكية مجتمعية مبشّرة.

هناك أربعة قيّم، في سياقنا، كفيلة بتفعيل ديناميكية اجتماعية جديدة يمكنها أن تجدد الأمة بأسرها.

المسؤولية، العدل، الابداع و التضامن.

المسؤولية

«يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ لاَ يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ إِلَى اللّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ» (سورة المائدة، الآية 105).

إن ممارسة المسؤولية بالنسبة للإنسان تفترض ممارسة الحرية. لكن الحرية من دون إحساس بالمسؤولية تتحول بسرعة إلى مصدر للفوضى في المجتمع. وكما يقول المثل: «إن حرية كل واحد تتوقف حيث تبدأ حرية الآخرين». فما يعجبنا قد يعني «الحرية» لكن لا يعني في أي حال من الأحوال المسؤولة.

في المجتمع الجزائري، يمكن أن نقول أن قيمة «المسؤولية» فقدت مصداقيتها. انتهجت الدولة منذ عام 1962 سياسة شعبوية تؤمّن العيش لكنها تشترط في المقابل الانصياع والسكوت. مطلوب من كل فرد أن يخضع للإرادة السياسية للسلطة القائمة. على أن تتولى هذه الأخيرة بتلبية حاجيات هذا الفرد التي تحددها نفس تلك السلطة.

بارتكازها على ثقافة تضامنية تقليدية، ومتقوقعة حول نفسها، أضعفتها مواجهتها للعالم الحديث، أرادت السلطة السياسية الذهاب إلى أبعد حد في نهجها، بقتل الفرد وخنق أدنى رغبة في الاحتجاج عنده. ومن نتائج هذه السياسية أن المواطن الجزائري فقد روح المسؤولية.

إن الكثير من الاختلالات في مجتمعنا تنبع من غياب هذه القيمة.

وهذا ما نلمسه على كافة الأصعدة. فعلى مستوى المسؤولين، تنزل القرارات على المحكومين مثل السيوف على الرقاب، مع ما ينجر عن ذلك أحيانا

من عواقب مأساوية، لكن ذلك لا يثير أدنى شعور بالذنب في نفوسهم. فهم لا يشعرون بالمسؤولية على العواقب الوخيمة المنجرة عن أفعالهم. وينطبق ذلك حتى على أعلى سلطات الجمهورية التي تسمح لنفسها بمخالفة القواعد الدستورية دون أدنى إحساس بالذنب ولا اكتراث بنتائج تصرفاتها على المواطنين. وزراء وولاة يتخذون قرارات بوقف مشاريع وتغيير قواعد، ما يسبب في إفلاس مؤسسات وإلقاء المئات بل الآلاف في براثن البطالة، مع أنه يمكن تفادي كل ذلك بمجرد عملية تشاور، ويقررون ذلك بلا أدنى حرج. موظف بسيط يجبرك على الذهاب والإياب إلى مكتبه، وأنت ربما تسكن على مسافة مئات الكيلومترات من المكان. لكن هو لا يكترث بتاتا بالمتاعب التي يسبّبها لك.

لم يعد هذا السلوك للأسف حكرا على ممثلي الدولة. بل حتى الناس البسطاء الذي هم في غالب الأحيان ضحايا تلك التصرفات التعسفية، يتحوّلون هم بدورهم كلما سنحت لهم الفرصة إلى مصدر إزعاج ومضايقات للآخرين. الجار الذي يقوم بأشغال في بيته في منتصف الليل ويزعج كل الناس، السائق الذي يقود سيارته بطريقة جنونية، مما يعّرض حياة الآخرين للخطر، الأولياء الذين يطلقون أبناءهم في الشوارع مع كل ما قد ينجر عن ذلك من أخطار... عنف، إهمال العائلة، انعدام الجدية في العمل، عدم الوفاء بالعهد.. وغيرها من المظاهر في حياتنا اليومية المليئة بالسلوكيات السلبية التي لها مصدر واحد: هو غياب روح المسؤولية عند المواطن الجزائري.

لقد أصبح المواطن الجزائري عنصرا غير مسؤول، إلى درجة أنه لا يتحمل نتائج الأضرار التي يسببها لمحيطه. فمن دون روح المسؤولية، تعم الفوضى شيئا فشيئا. ولم تعد العائلات تغرس هذه القيمة في نفوس أبنائها. وحال المدرسة أسوء منها. وأئمة المساجد غارقون في خطابات غير مفهومة. فيما تسلط العدالة عقوبات على الذين يعترفون (ومن ثم يتحملون) بآثامهم من تلك التي تصدرها في حق الذين ينكرون جرائمهم. ذلك أن اعتراف الإنسان بأفعاله أصبح وقاحة يعاقب عليها. يستفيد الإرهابيون من قانون التوبة لكنهم لا يتوبون قط..

لقد أصبح بث روح المسؤولية في المجتمع ضرورة ملحة. ويجب تكوين المواطن على تحمل مسؤولية قراراته وأفعاله. فالذي اختار إنجاب عشرة أولاد، لا يجوز له أن يلجأ بعد ذلك للمجتمع لعلاجهم وتربيتهم وإسكانهم وتشغيلهم، ويشكو في الوقت ذاته عدم اكتفائه.

لابد لكل فرد أن يفهم بأن القرارات التي يتخذها بكل حرية تترتب عنها نتائج، جيدة أو سيئة، عليه أن يتحملها. وبالتالي لا بد من إصلاح أنماط تسيير المجتمع برمته. ففي الاقتصاد، يجب تشجيع وترقية الإطار المسير الذي يدر أرباحا لمؤسسته بناء على معطيات موضوعية. وبالمقابل يجب منطقيا تسريح كل من فشل في أداء مهامه.

من يخطئ ويتحمل خطأه يجب أن يستفيد من الظروف المخففة. أما من يتنّصل من مسؤوليته ويلقيها على غيره، يجب أن يعاقب بشدة أكبر. من الضروري أن يوضع كل واحد أمام نتائج سلوكه وخياراته. وهذا يفترض أساسا وجود:

الحرية الفردية، حرية الفكر وحرية المعتقد.

هذه الحريات الثلاثة يجب أن تنص عليها القوانين الأساسية في البلد. لأنها بذلك تؤسس للديمقراطية كنظام لتسيير المجتمع.

يمكن للمجتمع أن يعبّر عن هذه القيم بشكل أفضل، لاسيما وأن عمقنا الأنثربولوجي الأمازيغي جد متمسك بها. وبالإضافة إلى حاجتنا القديمة للحرية، يجب أن نربّي أنفسنا على تقوية روح المسؤولية في ثقافتنا الشعبية.

وبما أننا نريد لمجتمعنا أن يرتقي إلى مستوى أعلى من التنظيم، فالمطلوب من الأفراد الذين يتكون منهم هذا المجتمع أن يتحلوا بمستوى تربوي لائق، أي بتربية توقظ الضمائر وتربي على السلوك الحسن. إن المدرسة الناجحة ليست هي المدرسة التي تلقن معارف وعلوما كثيرة، وإنما هي التي تربي الطفل على القيّم الرفيعة وتساعده على بناء مجتمع ديناميكي ومتماسك يعيش في وئام وتكافل.

العدل

« يَا عِبَادِي إِنِّي حَرَّمْتُ الظلمَ عَلَى نَفسي وَجَعَلتهُ بَيْنَكم مُحَرَّما فَلا تَظالَمُوا» (حديث قدسي).

يمثل العدل واحد من الدعائم الأساسية التي تقوم عليها إدارة المجتمع البشري.

أما الظلم، أو غياب العدل، فهو المصدر الرئيسي لسيادة الفوضى في المجتمع.

ما أن تقام علاقة بين شخصين إلا ودخل مفهوم العدل. فعلى أي أساس يتفاعل البشر مع بعضهم البعض؟ غريزة الإنسان تدفعه دائما إلى التركيز على مصالحه الذاتية ورغباته. إلا أنه لا يوجد معيار مطلق يسمح برسم حدود العلاقة العادلة. ينطبق ذلك على العلاقة بين الزوج والزوجة، وبين صاحب العمل والموظف، وبين الذي يملك السلطة والذي يخضع لها.

في المجتمع الذي تطغى فيه قيمة «المال»، وتفرض المادية والنزعة الاستهلاكية نفسها كقيم أساسية في منظومة القيم التي حددها العالم الحديث، غالبا ما ينقاد الأفراد وراء العلاقات المصلحية التي تحكمها موازين القوة. في حين أن القوة يجب أن تكون استمرارية للعدل، ووسيلتها الأخيرة لفرضها على من يخالف القانون. لا يجب للقوة في أي حال من الأحوال أن تؤسس للعلاقات، لأنها في هذه الحالة ستصبح أداة لممارسة العنصرية والتمييز على أساس الجنس والتعصب وأداة لبعض الأيديولوجيات الشمولية. هذه المبادئ هي أساس دولة الحق القانون.

في الجزائر، يفترض من المؤسسة أنها تدافع عن هذه الفضيلة موضع الجدل، ويعتبر الكثير من المواطنين أنها في خدمة القوي بدلا من أن تدافع عن القانون.

إنه بغض النظر عن المشاكل القانونية والمؤسساتية والسياسية، لابد لنا أن نتساءل عن مدى استيعاب المجتمع نفسه لقيمة «العدل». لأن جوهر المشكلة هو في أن نعرف كيف ينظر المجتمع إلى هذه القيمة وكيف تسمح بوضع قوانين وقواعد الكفيلة بتنظيم الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

يمكننا أن نأخذ كمثال العلاقة بين الرجل والمرأة. يرى البعض أنه يجب تطبيق القواعد التقليدية التي تلزم المرأة على أن تكون في خدمة البيت والأولاد، وبالتالي لا توجد هناك مساواة تامة بين الزوجين، على أساس أن الزوجة تخضع لإرادة رب الأسرة. فيما يرى آخرون العكس من ذلك، أن لا شيء يبرر وجود أي تمييز، وأن الرجل والمرأة متساويان تماما.

تخلق هذه النظرة المتناقضة للعلاقة بين الرجل والمرأة فهما متناقضا للعدل في قضية الفصل في النزاعات الزوجية، وعلى نطاق أوسع، في الصراعات الموجودة في المجتمع. وتشمل هذه النظرة المتناقضة حالات كثيرة جدا: العلاقة بين السلطة والمواطنين، العلاقة بين الإدارة والمحكومين، وبين الثقافة المهيمنة وثقافة الأقلية، وما إلى ذلك...

ولهذا فمن الضروري لأيّ أمة أن تقيم عدالة مؤسساتية مستقلة ونزيهة ومنصفة. ولكن من الضروري أيضا ضمان انسجام المبادئ الأساسية التي تقوم عليها نظرة المواطنين لما يجب أن تكون عليه العدالة. وهذا بطبيعة الحال يتعلق بالبعد الثقافي.

يجب أن يندرج العدل ضمن المبادئ التالية:

- القانون والعدل أساس وقوام المساواة بين الأشخاص،
- المساواة في التنوّع،
- المساواة بين الجميع أمام القانون،
- المساواة بين الرجال والنساء.

من خلال استيعاب هذه القيم منذ سن الطفولة، وكذلك بفضل المدرسة وكل البيئة الفكرية والثقافية والعقائدية والفنية والسياسة، سيتمكن الجزائريون من توثيق العلاقات فيما بينهم ومن بناء دولة القانون.

الابداع

«وَمَنْ جَاهَدَ فَإِنّما يُجَاهد لِنَفسِهِ إِنّ اللهَ لَغَنِيّ عنِ الْعَالَمين» (سورة العَنكبوت، الآية 6).

الحياة حركة وتغيّر وتطوّر. ومن الخصائص الأساسية للحياة قدرتها على التكيّف. والتكيّف يعني اختراع طرق جديدة لحفظ البقاء أو لتحقيق حياة أفضل.

إن ما يدعّم حيوية الجنس البشري وقدرته على مواجهة تحديات الطبيعة، وعبقريته في بناء الحضارات على مر التاريخ، هي قدرته على الابتكار والإبداع وبطبيعة الحال أيضا الجهد البدني والفكري.

في عالم اليوم، إن الشعوب الأكثر قدرة على الابتكار هي التي تملك التكنولوجيا وتفرض نفسها في مسرح الأمم. أما الشعوب المحافظة والجامدة والعاجزة عن الخيال، هي دائما في ذيل الترتيب العالمي، بعيدة عن الاكتشافات وعن التطوّر.

كقيمة نيرة، تتحّد روح الإبداع مع قيم أساسية أخرى وتسمح للأمة بالتحكم في مصيرها. أما الأمة الخاملة، العاجزة عن ترجمة خيالها في الإنتاج الصناعي والثقافي والاجتماعي، فمآلها الخمول والسقوط. لم يعد الاستعمار التقليدي أمرا ممكنا، إلا أن فقدان الأمة للتحكم في مصيرها قد يكون أخطر منه. ولتطوير قدرته على الابداع ، ينبغي على الشعب أن يغرس قيما متعلقة بها:

- الثقة بالنفس، بذل الجهد، حب العمل المتقن،
- الصبر والمثابرة في بذل الجهد.

ينبغي على البلد أن يشجع المبدعين، وأن يزيل العراقيل البيروقراطية، ويستعيد الثقة بالنفس، والمضي قدما. لا بد له من أن يكون على استعداد لمواجهة التحديات الحقيقية التي تنتظرنا كجزائريين ولكن أيضا كبشر، لأن جيلنا سيواجه التغيير الحضاري الذي يعني البشرية قاطبة. الإنسان الواعي عليه بالعمل واتخاذ المبادرات.

التضامن

«الناس صنفان: إما أخ لك في الدين أو نظير لك في الخلق» علي بن أبي طالب.

الإنسان بلا شك كائن اجتماعي وقطيعي (من القطيع). لا يستطيع أن يعيش وحده، وفي عزلة من العالم. فلا أحد يدعّي الكمال، ولا أحد يستطيع أن يكتفي بذاته. وبالتالي فإن التضامن الفعال بين الناس ضرورة لضمان البقاء.

وتبدأ أشكال التضامن من العائلة والأهل، ثم تتوسع لتشمل أفراد القبيلة، ومن ثم الأمة. لكن الشعوب تعيش على كوكب واحد، والعالم الحديث تحوّل بفضل الاتصالات إلى قرية.

تنعكس الصعوبات التي تواجه البعض حتما على الآخرين. ولمواجهة المشاكل الكبيرة التي تلمّ بالبشرية، لا مفر من التكافل والتضامن بين الشعوب والأمم.

إن الدول هي التي تدير الآن هذه التحديات من خلال المؤسسات الدولية. وهذا لا يعفي المجتمع المدني والمواطنين من واجبهم إزاء الغير. عندما تواجه أي بلد صعوبات ما، يحتاج إلى مزيد من التماسك الداخلي، وإلى مزيد من التضامن بين مواطنيه.

يجب أن يتم توزيع دخل الأمة بالعدل والإنصاف. ومن خلال مؤسساته، يجب على المجتمع أن يتضامن مع أضعف فئاته وأكثرها حرمانا، من النساء غير المتزوجات والأطفال المشرّدين واليتامى والمسنّين والمعوّقين... فليس هناك حدود للتضامن.

المجتمع المتضامن مجتمع رحيم ومطمئن.

الجزائريون متضامنون إلى حد كبير. يتعين على الجميع الحفاظ على هذه الخصلة التي تهددها نزعة فردية متصاعدة والأنانية الناتجة عنها.

سابعا: أيّ أدوات لمثل هذا المشروع؟

يفترض من أي مشروع مجتمع أن يوضّح الرؤية بشأن مستقبل الأمة.إنه البعد العقائدي في إدارة شؤون المدينة. ولتجسيد هذه التطلعات، لابد من أداة تسمح بالشروع، نيابة عن المجتمع، في تطبيق الإصلاحات والسياسات المسطرة.

في المجتمعات الحديثة، الدولة هي التي تضطلع بهذا الدور. أما في مجتمعاتنا التقليدية، فإن الدولة لا تزال لها مفهوم غامض ودورها ملتبسا بدور النظام السياسي. خاصة وأنه في الذاكرة الجماعية، ظل مفهوم الدولة في نظر الجزائريين ولفترة طويلة مقترنا بسلطة المحتل الأجنبي. ويا له من التباس كارثي.

يرتبط التضامن في مجتمعنا ارتباطا عضويا بالنظام الأسري العاطفي وعلى نطاق أوسع بالقبيلة أو العشيرة. وكانت القواعد المحددة لشرعية السلطة، إلى زمن قريب، تقوم على علاقات القرابة أو على الانتماء القبلي والعرقي أو الجهوي على أقل تقدير.

في الجزائر، لا يزال الشعور بالانتماء للوطن هشا. البلاد شاسعة جدا، وبالرغم من الوحدة الدينية إلا أن الاختلافات المتعلقة بالهوية كثيرة. وتاريخنا المجزء والمطبوع بتذبذبات القرون الوسطى بدويلاتها المترنحة وبالتبعية للدول العظمى ولحملات الغزو المتتالية، لا يمثل رابطا قويا وكفيلا بتشكيل رصيد رمزي متين من أجل تجاوز الأزمة الخطيرة التي نمر بها حاليا. وحدها الثورة الجزائرية استطاعت أن تشكل «أسطورة مؤسسة» للأمة لا تزال حية. لكن للأسف بدأ هذا الرصيد الرمزي يتآكل بعد أن استنزفه النظام السياسي الذي حكم البلد منذ الاستقلال.

تواجه الدولة التي تم تشكيلها بعد الاستقلال احتجاجات متصعدة، من جهة لافتقارها الصارخ للشرعية، ومن جهة أخرى لأسباب خاصة بالمجتمع الذي لم يتوطد بعد حسه الوطني. في حين أن الأمة لن تتعزز إلا بوجود شعور بالمواطنة، وهذا يستوجب شرطين: زوال الذهنيات القبلية والجهوية البالية، والحضور القوي لدولة القانون.

دولة القانون

في هذه المرحلة التاريخية التي تشهد انهيار هياكل المجتمع التقليدي، يتعين على الدولة أن تسد الفراغ الذي يلوح في الأفق. تشكّل زعزعة الفضاء الديني التي صاحبت اضمحلال التقاليد ضربة قوية في صميم الأخلاق بشكل عام. وكنتيجة عن ذلك ستعم الفوضوى لا محالة جميع قطاعات المجتمع، مما يؤدي به تدريجيا إلى التفكك والانحلال.

للحفاظ على النظام الاجتماعي، لا بد لنا من إنشاء هياكل مجتمعاتية جديدة تحل محل الهياكل القديمة واستعادة التجانس والتماسك الاجتماعي المفقود.

بما أن القيم الأنثروبولوجية القديمة لم تعد قادرة على الحفاظ على هيكل المجتمع وعلى سيرورته، لم يبق هناك من بديل سوى «الهيكلة الخارجية» التي يصيغها السياسي ويرسّمها المشرّع وتفرضها - إذا اقتضى الأمر- قوة الشرعية والسلطة العمومية. وبعبارة أخرى، فإن هذا «الهيكل الخارجي» يأخذ شكل الدولة الحديثة. إلا أن مصداقيتها وديمومتها مرهونتان بشرعيتها: يجب على السلطة السياسية أن تخضع للإرادة شعبية، ويكون عملها عادلا وأخلاقيا ويطبق على الجميع دون تمييز أو إقصاء.

استطاعت الجزائر بفضل الثورة أن تقيم دولة. لكن هذه الدولة تحمل في طياتها كثيرا من النقائص والتناقضات لا تؤهلها لأن تكون «دولة قانون». ولأسباب تاريخية من السهل حصرها. لم يؤسس النظام السياسي عمله أبدا على توافق وطني حقيقي. فالصراع على السلطة كان دائما وإلى يومنا هو المتغلب على القانون. فالمؤسسات هشة وزاد من إضعافها الصراع على النفوذ وتزوير الانتخابات. والجيش، باعتباره العمود الفقري للدولة بعد الاستقلال، وجد نفسه رغما عنه وسط كل التجاذبات التي تحرّكها جماعات المصالح المختلفة. إلى أن بدأ يفقد شيئا فشيئا، من خلال

التحالفات العائلية والقوى المالية الصاعدة، حريته في صنع القرار ودوره كحكم أعلى.

بين 1962 و2016، تغيّر المجتمع كثيرا وأصبح أكثر تعقيدا. إن التحديات المالية والاقتصادية، والصعوبات التي تواجه التنمية، والاحتياجات الضخمة للسكان في تزايد بوتيرة خرجت عن كل سيطرة، والإرهاب وانعدام الأمن الجيوسياسي والجيوستراتيجي، وعجز الحكّام وهرمهم... كل ذلك يستدعي إصلاحات جوهرية لنمط تسيير شؤون الدولة وتنظيمها.

يجب على المؤسسات السياسية استعادة دورها الأساسي كوسيط بين مختلف قطاعات المجتمع. وعلى العدالة أن تضطلع بدورها كاملا وتتحمل مسؤولياتها. كما ينبغي تجديد الإدارة سواء في تركيبتها وفي نوعية خدماتها.

وعلى دولة القانون أن تضمن الأمن والعدالة والمساواة بين المواطنين. ويجب أن تنظم الحياة السياسية وتولي المسؤوليات الرسمية. وعلى الإدارة أن تكون في خدمة الدولة والدولة في خدمة المجتمع.

ولتحقيق هذه الأهداف، يجب أن تمنح شرعية وديناميكية لدولة القانون من خلال تنظيم سياسي ديمقراطي.

الديمقراطية

إنه من خلال التفاعل السليم للمؤسسات الديمقراطية يمكن للمجتمع أن يستعيد استقراره وحيويته التي تخلّصه من عبء التخلف وتناقضاته الذاتية الناتجة عن ترهل وتفكك الهياكل القديمة.

يجب أن تكون السلطة اليوم ثمرة علاقة عقل وليس علاقة قوة. ويجب أن يتحقق التوافق عن طريق الحوار والتفاوض. هي عملية طويلة وشاقة، لكن لا مناص منها لبناء دولة آمنة ومستدامة.

لا يعقل أن تُفرض الديمقراطية بمرسوم. ومع ذلك، لا يجب علينا الاختباء وراء فشل المحاولة الأولى للتحول الديمقراطي في التسعينات لتأجيل أي انفتاح. والديمقراطية لا يجب أن تعني الفوضى والاضطراب. وبالمقابل، النظام والسلم المدني لا يجب أن يعني النظام الاستبدادي والانتخابات المزوّرة والعدالة الخاضعة للأوامر.

ينتظر من السلطة المسؤولة أن تهيء الذهنيات بجدية لممارسة الديمقراطية. لا يشترط بالضرورة تقليد الأنظمة الديمقراطية وإنما الشروع في عملية تؤدي إلى اختيار طبقة سياسية جديرة بهذا الاسم.

ليس من المعقول والمنطقي أن يتقدم أي شخص، باسم ديمقراطية أسيء فهمها، لينتخب عليه لتولي شؤون جماعته المحلية أو لصياغة قوانين البلد أو حتى إدارة شؤون الدولة.

يجب أن تكون هناك مدارس تكوين تعدُّ المواطنين لتولي المسؤولية، وهذا بعيدا عن أي معايير أيديولوجية أو سياسية. فمفهوم الجدارة يجب أن يجد هنا كل دلالته في النقاش وفي التجسيد على أرض الواقع.

سيظل طابع النظام الجزائري رئاسيا إلى أمد بعيد. لأن العقلية الجزائرية والذاكرة الجماعية ستظل تطالب على رأس الدولة برجل يجسد الإرادة العامة. وأكثر من ذلك، فإن المؤسسة الأمنية ستشكل المحور الرئيسي للدولة. وهذه ليست مسألة فلسفية أو سياسية بقدر ما هي مسألة وجودية.

إن المجتمع الجزائري، وبصرف النظر عن المستوى المحلي، ليس جاهزا لنظام برلماني. فلا تاريخه ولا نفسيته يسمحان بذلك. بدليل أن إحدى العقبات التي تحول دون تحقيق الديمقراطية في المرحلة الراهنة هو هذا العزوف على العمل الجماعي وعلى احترام المؤسسات في عملها. وتعاني الأحزاب السياسية من صعوبات جمة لبناء نفسها بشكل جدي. ولو أن السلطة القائمة لا تساعدها، بل على العكس من ذلك. ومع ذلك، فإن الطريق لا يزال طويلا للتوصل إلى بناء دولة ديمقراطية ناضجة. وبالرغم من ذلك، لابد

من الشروع في بنائها من الآن. لأن المستقبل مرهون بعمل اليوم.

لابد من إصلاح النظام المؤسساتي الجزائري بناءً على هذه المعطيات. وباختصار، ينبغي إشراك الشعب على تحمل مسؤولياته السياسية من خلال الأحزاب السياسية، لكن بضبط الدخول إلى المؤسسات وفق معايير معقولة ومتدرجة في انفتاحها.

على صعيد آخر، وحتى لو كان رئيس الجمهورية يمثل الخيار السيادي للشعب، يجب وضع ضوابط دستورية صارمة وواضحة على استخدام السلطة. وعلينا بالإسراع في الخروج من عصر «الزعامة» المطلقة والدخول في عصر المؤسسات القوية. كما علينا أن نتخلى ذهنيا عن الفكر القبلي والعائلي للدخول في التنظيم المؤسساتي والقانوني. ويجب أن نتخلص من احتقار «الشعب الرعية» من طرف الحكام وندخل عصر «الشعب المواطن».

إلى جانب السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، يجب تحديد ملامح السلطة الأمنية دون عقدة. لا يخفى علينا أن الدولة ما هي في نهاية المطاف سوى أحدث وأكمل أداة يتطلبها العالم الأمني النفسي للإنسان منذ الأزل. لأن الدولة هي المخولة لها باحتكار العنف وهي التي تدافع عن الوطن وعن الأمة. وإن احتكار العنف القانوني منوط للدولة من خلال مؤسساتها الأمنية.

نعلم أن عالم اليوم غير آمن، وأن التحولات في العالم العربي والإسلامي سوف تستمر في إحداث الاضطرابات في المنطقة لسنوات طويلة في المستقبل. هذا العالم العربي الإسلامي يمر بمرحلة تدمير المجتمع التقليدي مثلما حدث في الجزائر خلال عقد التسعينات تماما. وهناك بلدان محافظة تبدوا في الظاهر مستقرة، يتوقع أن تدخل في دوامة الحداثة بصخب وعنف في المستقبل القريب. ولهذه الأسباب وغيرها، فإن الجزائر ستكون على المدى البعيد بحاجة لتعزيز أمنها وتقوية دولتها بالمعنى السياسي.

لا يزال المجتمع الجزائري يبحث عن ضالته. وحتى لو تم إطلاق مشروع مجتمع متماسك ومستقبلي من الآن، فإنه لا بد من انتظار وقت طويل لرؤية أولى الثمرات. في الوقت نفسه، وبالموازاة مع الانفتاح وبناء دولة القانون والتحضير لحياة سياسية ديمقراطية، فإنه يتعين الإبقاء على سياسة قمعية ضد العنف والجريمة المترتبة عن انهيار المجتمع التقليدي مع انعكاساتها على تدني الأخلاق وانحلالها. وعندما تتمكن دولة القانون من تعزيز الهياكل الجديدة للمجتمع المنشود، سيهدأ البعد الأمني، ويقلّ اللجوء إليه. سيعود السلم الاجتماعي عندما تكون السكينة حقيقة واقعة. لكن قبل تحقيق ذلك، هناك عمل كثير ينتظرنا: تربية وتكوين الأجيال الجديدة.

الأطراف الفاعلة

تتطلب تربية الأجيال الصاعدة وبناء مجتمع حديث وفعال وسعيد، تجنيد وسطاء ومكوّنين.

وفي الوضع الراهن الذي تعيشه البلاد، تلقى على عاتق السلطة السياسية، من خلال رجال ونساء المجتمع، مسؤولية كبيرة جدا. ينتظر منها أن تكون مثالا يحتذى به، وأن تقدّم التضحيات اللازمة، تبدي جاهزيتها واحترامها المطلق للقانون والأخلاق العامة.

يبقى أن الاضطلاع بهذا الدور لا يقتصر على أعوان الدولة. فعلى المجتمع المدني والنخبة بشكل عام، والنجوم الرياضية والرموز الثقافية، أن يكون لديهم دور. لكن وراء كل هذه الفواعل، هناك بعض الفئات تكون معنية أكثر من غيرها.

المعلّم

توضع الأسس الأولى لإنشاء الفكر الحر والنقدي البنّاء في المدرسة ومنذ سنوات التعليم الابتدائية. ينبغي على الطفل أن يتنوّر بسرعة حتى يتمكن من التقدّم على طريق لا شك أنها محفوفة بالعراقيل لكن سيجد فيها خلاصه.

للحصول على مدرسة نوعية ومفيدة اجتماعيا، يجب إعادة رسم أهدافها وفق رؤية المجتمع المراد بناؤه. يجب علينا توفير الوسائل الضرورية لإقامة مدرسة حديثة بحسن اختيار هيئة التدريس من خلال عمل تكويني متواصل.

كما يجب إعادة النظر في مناهج التدريس طبقا للأهداف المسطّرة. تعتبر المدرسة المكان الذي يتعلم فيه الطفل وينفتح على العالم ويتلقى المعارف. وهو أيضا المكان الذي يتكوّن فيه الطفل اجتماعيا، ويتعلم كيفية التفاعل مع الآخرين. ويجب أن تقام بين المعلم والتلميذ، وبين المسؤولين التربويين والأولياء علاقات مبنية على التفاهم والحوار. وينتظر من المدرسة أن تكون فضاء تعليميا وتربويا حقيقيا، وليس مكانا لحشو الأدمغة وترويض العقول!

يجب على مناهج التدريس أن تدمج الوسائل التكنولوجية للاتصال. لأن فيلما وثائقيا واحدا عن كوكب الأرض أو عن الجغرافيا يساعد الطفل على استيعاب المعلومات بالصورة بدلا من اجترارها وحفظ كلمات لا تعني له شيئا. ولا شك أن أفلاما عن التاريخ والتحكم في الكمبيوتر ستهيئ العقول بشكل أفضل وأضمن لتحديات العالم.

هذه هي المدرسة التي ستتحمل العبء الأكبر في الإصلاح الأخلاقي للبلد. سوف يكون للمعلّمين مسؤولية كبيرة وينبغي أن تُقدر قيمة المعلم المُناسبة من طرف المجتمع.

إن المدرسة هي التي ينبغي عليها أن تتحمل العبء الأكبر في الإصلاح الأخلاقي للبلد. ويكون للمعلمين مسؤولية عظمى وينبغي أن يحظوا بكل الاحترام والتقدير من قبل المجتمع.

كما يجب وضع برنامج للسياسة التعليمية من قبل متخصصين حقيقيين، من خبراء في علم نفس التربية ومربين ويدعمه إجماع وطني.

الإمام

لن يكتب لأي مشروع مجتمع النجاح إن لم يقم على جميع الركائز التربوية. وللدين مكانة في غاية الأهمية في بناء النفس البشرية، ولاسيما في حالة شعبنا. فيجب أن يكون الفضاء الروحي متفتحا وعنصرا محرّكا في إنتاج الآداب العامة والخاصة بروح من الانفتاح والتسامح والتكافل... ذلك أن البعد الروحي لا غنى عنه في الرقي العام.

إن مأساة المجتمعات المتخلفة وخاصة في حالة الدول الإسلامية التي تعيش حالة من الاضطراب بسبب انهيار الهياكل التقليدية القديمة، هي أنها ركزّت على الجانب الشكلي والشعائري من الإسلام، متخلية عن البعد الروحي.

فإذن من الضروري قبل إشراك البعد الديني في الإصلاح الجوهري للمجتمع، أن نصلح أولا نهجنا الديني.

أما بالنسبة للأئمة، فمن غير المعقول بتاتا أن نختارهم من بين التلاميذ الفاشلين في دراستهم. بل بالعكس، يجب اشتراط مواصفات دقيقة عند توظيف أئمة المستقبل، وذلك باختيار أكثرهم رزانة واستقرارا من الناحية النفسية، ومن الذين لا يسعون لتعويض بعض العقد النفسية التي يعانون منها بممارسة شعائر دينية تمنحهم السلطة والنفوذ على مواطنيهم.

إلى جانب ذلك، يجب مراجعة تكوينهم مراجعة كاملة. فالإمام الذي يضطلع بدور مفتي ومستشار المجتمع في جميع جوانب الحياة يجب أن يكون هو نفسه متبصرا ومستنيرا وقادرا على استيعاب خفايا النفس البشرية والعلاقات الاجتماعية.

من المفترض أن يكون الإمام أول من يعرف طريق الهداية، وأن تكون له الأجوبة على العديد من الأسئلة. وإذا كان مطالبا بامتلاك معرفة واسعة عن الدين، فلا بد له أيضا أن يكون قادرا على معالجة قضايا أخرى أوسعُ نطاقًا. في هذا القرن الحادي والعشرين، لا يسع للمرء أن يصبو لحياة روحية راقية ومتطورة إذا كان لا يتقن العلوم والفلسفة والتاريخ ودراسة الأديان المقارنة.

على أئمتنا ترك الكلام باستهجان عن الغير، عن «الكفار» وعن المسيحيين واليهود، ومعتنقي الديانات الأخرى. يجب أن يفهموا أنهم يعيشون عصرا آخر غير عصر القرن الأول للهجرة. كذلك، لابد من منع التفسيرات المبسطة والقذف والخطب النارية والحث على العمل التربوي الصالح والجاد، والاجتهاد التنويري الواعي.

فلا مناص من إعادة تنظيم سلك الأئمة. ليس على طريقة رجال الدين في الكنيسة المسيحية، وإنما في هيئة علمية ذات مستوى عالي. ويتعين على الذين يتطلعون لتولي المسؤولية الدينية أن يكونوا رجال الله وليس رجال السلطة.

لا شيء يمنع الإمام من أن يكون ابن عصره ومثقفا وحساسا وطيبا كريما. ولهذا، لابد من فصل الحقل الروحي عن الحقل العاطفي والاجتماعي، ليس لعزل أحدهما عن الآخر، ولكن بالعكس، لخلق علاقات جديدة أكثر فعالية وتخلو من أي التباس.

إن استعمال الشعائرية الدينية كلباس للمجتمع التقليدي القديم ومنعه من أي تطور هو في الأخير خطر على الإسلام نفسه. إن العالم العاطفي والعالم الروحي في الأصل مستقلّان عن بعضها البعض. وبطبيعة الحال، اقتحمت الحياة الدينية فيما بعد النظام الاجتماعي بعمق، مما أدى إلى نوع من الخلط بين العالمين. لهذا بات من الضروري أن يتحدد جوهر كل عالم أو مجال نفسي بشكل فردي. لأن سبب وجود كل عالم كامنة فيه واللبس بين الاثنين لا يمكن أن يؤدي إلا إلى مزالق وانحرافات. تعود الروحانية القوية والسليمة بفوائد جمة على المجتمع. إنما لا يجب أن تستغل الرموز المقدسة من قبل الهياكل الاجتماعية لتحصين نفسها على حساب البعد الروحي. بإمكان رجل الدين أن يكون إنسانا معاصرا وفي طليعة الداعين إلى التقدّم وهو حامل لقيم روحية كبيرة.

ينتظر من الإمام أن يكون الإمام عاملا مساعدا لفهم الدور الحقيقي للدين. ولا ينبغي أن يبقى من حراس المعبد أو من حراس النظام الاجتماعي البالي، مما قد يؤدي بالمجتمع بأسره إلى التهلكة.

الوسطاء

إلى جانب المعلم والإمام، هناك سلسلة من الوسطاء في المجتمع يمكنها أن تلعب دورا رائدا. والمقصود هنا بالوسطاء جميع المتدخلين لدى الرأي العام، أيا كان مجال تخصصّهم: رجال ونساء الثقافة والمسرح والسينما، كتّاب وأدباء، منشطوا البرامج التلفزيونية، صحفيون، وغيرهم...

يجب على الدولة أن تشجع حرية الإبداع وعلى وجه الخصوص جميع الأعمال الهادفة والتي ترمي إلى ترقية القيم الإيجابية والبنّاءة للأمة. ويعتبر الكتاب وسيلة فعالة ينبغي إدخاله إلى المدرسة في سنوات الدراسة المبكرة. ولدينا أيضا الصور التي تمتاز بفعالية أكبر. كما أن للمناقشات والأفلام الوثائقية فوائد لا تقارن.

ويبقى أن العمل السياسي من خلال الأحزاب السياسية و الجمعيات يساعد كثيرا على التعبئة والتوعية حول مواضيع إيديولوجية ويسمح من خلال النقاش وتبادل الآراء بتعلم الممارسة الديمقراطية.

وكخلاصة، نحن بحاجة إلى عمل تربوي على أوسع نطاق، وذلك باستخدام جميع الوسائل وتوجيهها نحو مضمون ناضج وواعي وفق مشروع مجتمع حقيقي.

خاتمة عامة

بعد الانتهاء من مرحلة التفكيك، بكل ما تحمله من مآسي ونكسات ودمار، يأتي لا محالة زمن إعادة البناء. و بعدما تتحقق نتائج التغيير- غير المقرر وغير المتحكم فيه - لا جدوى من البكاء طويلا على مصيرنا، يجب فقط فهم ما جرى واستخلاص العبر والعودة إلى العمل.

لقد وقع الشعب الجزائري في عام 1830 تحت سيطرة حكم أجنبي دام مائة واثنين وثلاثين سنة، وعندما ناداه مصيره عرف كيف يستدرك نفسه ويسترجع سيادته، فقامت مباشرة بعد ذلك دولة ترتكز على هياكل الحركة الوطنية المسلحة. وراحت هذه الدولة تنتهج سياسة تطوعية قائمة على التنمية المادية. لكن لسوء الحظ، كانت هناك معضلة أخطر تحدق بالدولة الفتية. ذلك أن مخلفات الاستعمار لم يتم تصفيتها كلية.

كان المجتمع إبان ليل الاستعمار متقوقعا حول ذاته، رافضا بذلك كل تقدّم أو تطوّر حفظا لهويته وسلامته، الأمر الذي جعله يتأخر بأكثر من قرن بما ترتب عن ذلك من نتائج عميقة ووخيمة. فقد ظل المجتمع التقليدي متجمدا يسير وفق مبادئ وقيم بالية وخالية من أي فعالية. وأمام التطورات التي شهدها العالم الحديث ولا سيما نتيجة للسياسات الشعبوية التطوعية المنتهجة، لم يلبث المجتمع التقليدي أن تجاوزه الزمن بعد أن تسللت قيم جديدة إلى النفوس والعقول.

وسرعان ما ظهر صراع بين أنصار نظام اجتماعي بال ومن يريدون التحرر منه، وكان الرهان الرئيسي لهذا الصراع يتمثل في التحكم في المرأة.

وبالرغم من عنف ردة الفعل التي أخذت بعدا مَرضيا تجلت من خلال إرهاب غاشم، إلا أن الحداثة وجهت ضربة قاضية للهياكل التقليدية للمجتمع. ذلك أن المجتمع لا يمكن حصره في مجموعة من الأفراد تجمعهم جنسية واحدة وجملة من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية، بل هو كلّ متناسق يجسّده برنامج عام يدير سلوك الأفراد الذين يتشكل منهم. هذه «البرمجية» (Logiciel) مغروسة في اللاشعور الجماعي ويضبط العلاقات الإنسانية على كافة الأصعدة: في الوسط العائلي ومع الجيران ومع السلطة العمومية وحتى مع... الذات!

هذا وقد تسببت صدمة الحداثة عدة تصدعات وقطائع داخل برنامج المجتمع التقليدي، مما وضع الأفراد في موقف صعب في علاقتهم مع الآخرين. وفقدت التقاليد، بسبب انكسارها وانفراط عقدها و انسجامها الداخلي، ولو أن عملها لم يتوقف من خلال أجزاء منفصلة عن بعضها البعض وتعبّر عنها اليوم ذهنيات مشتتة ومتناقضة، كانت نتيجتها الطبيعية ظهور أزمة القيم والمعتقدات. أدت هذه الأزمة بالفرد إلى الغرق في اليأس والقلق والأمراض العصبية. ففقدت المعاملات الاجتماعية كل انسجام لها، وأدت التوترات المنجرّة عن ذلك إلى فوضى عامة كان نتاجها العصيان المدني وتشكل مجموعات إيديولوجية مسلحة وعنف إرهابي أعمى.

إن عهد المقاومة الحماسية لدعاة التقاليد قد ولّى. لكن لا تزال هناك عناصر من «البرمجية» التقليدية نشطة ومنتشرة في المجتمع وفي عقول الأفراد الذين بقوا أسرى لتناقضاتهم. لكن مع مرور الزمن، أصبحت القيم الجديدة أقوى وأكثر مصداقية، واكتسبت مشروعية بموجب فعاليتها الخاصة وقدرتها على التكيف مع واقع العالم المتغير.

في سقوطها ستجرّ الهياكل التقليدية معها قطاعا هاما من الشكليات الدينية. لأن التقاليد استغلت الدين للحفاظ على بقائها وتعزيز هياكلها. ولقد انعكس انهيارها الداخلي فعلا وبشكل جلي على المعتقدات الدينية التي كانت بمثابة ركيزة لها وحزامها الواقي.

من المتوقع في وقت قريب أن يشهد الدين تراجعا، سيكون له في البداية أثر على المعتقدات ومن بعد ذلك سيؤدي ذلك إلى نوع من العلمنة. ومثل أغنية البجعة في الأسطورة اليونانية

(Le chant du cygne)، ستكون هناك مرحلة طقوسية كثيفة ومفرطة تسبق التخلي عن الرؤية الشكلية للدين. سيشعر المجتمع بالذنب من جراء فقدان الإيمان، فيحتمي لفترة من الزمن في الشكليات، وفي البعد الظاهري، حتى يخفي لنفسه ولعينيه هذا الواقع الجديد.

إن الجزائر اليوم تواجه مصيرها.

يتعين عليها أن تتقبل تغيير هياكلها المجتمعاتية، وتقبل بمواجهة سؤال الحداثة. وهي مجبرة على التخلي عن هياكلها القديمة وإنشاء هياكل أخرى جديدة. كما عليها بإدخال قيم جديدة في ذهنيتها وضبط سير عملها.

ويتعين عليها أيضا الشروع في تحديد مشروع مجتمعها. لأن الحداثة ليست منتوجا أو مصنعا يشترى جاهزا. بل الحداثة هي إلى حد كبير صورة عن غياب المجتمع التقليدي. لكن الفراغ الذي يتركه هذا الأخير يجب أن تسده بهياكل جديدة تبنى على أساس القانون الوضعي. أما التشريع فسيكون في حد ذاته هيكل أو برنامج المجتمع. ويجب أن تظهر تدريجيا علاقات جديدة بين الرجل والمرأة، وبين المواطنين والحكومة وبين المواطنين أنفسهم من أجل بناء مجتمع أكثر مرونة وابتكارا وأكثر تكيفا مع العالم الحديث، أي بالأحرى أحلى للعيش.

إن الخطر الذي يحدق بنا هو أنه أمام عولمة المادية والنزعة الاستهلاكية، ستفقد الأمة روحها. وبإمكان العلمنة المفرطة وفقدان المعالم الدينية أن يجرّداها من إنسانيتها. لهذا وجب علينا ألا نرمي بالروحانية مع الطقوسية. ذلك أن إعادة توجيه فهم الدين، ووضع الشعائر في إطارها الخاص بالبحث عن سر الحياة، بات أمرا في غاية الحيوية. يجب توجيه الإنسان على طريق الرفعة الروحية. والإسلام يزخر بإمكانات روحية هائلة. ثم إن قراءة جديدة لمعتقداتنا تكون مبنية على المنهج النقدي، وظهور نهضة روحية جديدة، بعيدا عن الدوغمائية والطائفية، من شأنهما أن يعززا الشخصية والهوية الجزائرية. ولا شك أن استعادة توازن هويتنا، بتثبيت مركزها على امتدادنا الجغرافي الطبيعي، سيكون عنصر استقرار ذهنيا وثقافيا. وستكون الأمازيغية عنصرا من عناصر الاستقرار لهويتنا ومحرّكا من محركات وطنية جديدة هادئة وعاقلة.

في هذه التغييرات الجارية، يجب أن تتولّد طبقة سياسية جديدة على يد الجيل الجديد المتشبّع بالقيّم الصاعدة والمؤمن بها.

ويتعيّن في الأخير على الأمة الجزائرية العمل على إبراز قادة المستقبل في هذا البلد الذين يُرجى منهم أن يكونوا في مستوى التحديات.

هذا هو أملنا، وهذه هي غايتنا.

مُلحق

إعلان مبادئ

تم نشره يوم 13 أفريل 2011

بســـــم الله الرحمن الرحيم

أيتها الجزائريات، أيها الجزائريون،

بكثير من الأمل و لكن بإدراك للصعوبات التي ستعترض المشوار ، قرر مواطنون منكم و من كل الفئات والأعمار، و من كل جهات الوطن توحيد طاقاتهم وعطائهم وكفاءاتهم لإنشاء حزب سياسي «جيل جديد»، خدمة لمجتمعهم والمساعدة في تجاوز تناقضاته وغايتهم دفع الجزائر نحو تنمية شاملة «بشرية ومادية وخلقية» التي تستحق.

بلدنا يستفيق

إن الأمم الكبرى وقبل بروزها في العالم المعاصر عاشت هي الأخرى لحظات استثنائية في تاريخها، من تحولات عميقة مؤسسة على رؤى جديدة للعالم أدت بها إلى ثورات سياسية.

إن الجزائر بدورها تعيش مخاضا شديدا من أجل تحول شامل وحاملا لواقع جديد بوادره أصبحت جلية.

فبعد حرب التحرير، التي هي نفسها المؤسسة للعناصر المكونة لشخصيتنا الوطنية، و بعد الرفض الشعبي في أكتوبر 1988 للتجربة الشمولية للحزب الواحد، و بعد 10 سنوات من العنف الداخلي المتشنج و 10 سنوات أخرى من خبط عشوائي آن الأوان لتدشين عهد البناء السياسي العقلاني تتضافر فيه جهود الجميع ، غايته تحقيق كرامة المجتمع و التطلع إلى مستقبل أفضل.

حان الوقت إذا من أجل تنظيم الديناميكية الداخلية للمجتمع، والتي من خلال التحولات الجارية تسمح بالخروج إلى آفاق جديدة.

و قد أضحى هذا الأمر ممكنا، لأن حدة المآسي المعيشة خلال العشريات الأخيرة جعلت الجميع «نساء و رجال» يزرعون بفضل كفاحهم و تضحياتهم بذور خصبة يبشر بتطور سليم وسريع لمجتمعنا. ففي عز ذلك الواقع تمكن الجزائريون من تقوية حسهم الوطني وخلق شروط ملائمة لأفاق تاريخي جديد.

تجاوز النزاعات الإيديولوجية

بعد مرور الأوقات العصيبة الناتجة عن الصراعات الإيديولوجية العنيفة حول هويتنا، حول علاقتنا بالإسلام و التقاليد والتطور، والدولة وقضية المرأة الخ..، بدأت تلوح في الأفق بوادر الشخصية الجزائرية الجديدة آخذة بعين الإعتبار القيم العالمية و رؤية مستقبلية أكثر تناسقا.

بالرغم من بطأ السير إلا أن الجزائر بدأت بالفعل في الخروج من انقساماتها الإيديولوجية الذاتية المميتة لتنتقل نحو منابعها الحيوية المتمثلة في هويتها التاريخية ومرجعيتها ا الثقافية والحضارية ومن ثم الدخول العالم الموضوعي المفعم بالتحديات الراهنة الخاصة بالمواطنة والمجالات الإقتصادية والإجتماعية ... أو بعبارة أخرى العالم السياسي.

لقد تم التفكير في «جيل جديد» على أمل المساهمة في بناء هذه الجزائر الجديدة حيث أسس برغبة ملحة على أن يتناغم مع الوعي الناشىء مستلهما في ذلك التاريخ والثقافة والهوية والشخصية الجزائرية الأصيلة ومقترحا في الوقت ذاته رؤية مستقبلية ورجال بكفاءات عصرية وتصور جديد وأدوات سياسية معصرنة

جيل جـــديد

من شروط ازدهار الجزائر الإنتقال إلى عهد جديد نوعي في البناء ولن يتأتى ذلك إلا بلقاء «جيل جديد» ذات صلة بماضيه المجيد وبجيل نوفمبر.

إن الجيل الراهن بحاجة إلى هذه المعالم بجذورها ورأسمالها الرمزي المحقق بفضل الأجيال السابقة بجهود جبارة تثير الإعجاب، وينبغي ادماج المكسب التاريخي في حركة التجديد للإنتقال إلى مرحلة جديدة وهنا يكمن الهدف الأساسي والعميق ل «جيل جديد» الساعي إلى بناء على البناء.

وعليه يقترح حزب « جيل جديد» على الجزائريات و الجزائريين برنامج سياسي و مسعى عملي يتجاوز الانقسامات الإيديولوجية التي كانت قائمة منذ نشأة التعددية الحزبية ، منذ أكثر من عشرين سنة.

هذا الحزب لا يحمل إيديولوجية بل بكل تواضع فهو حاملا لمثل جوهرية سيدافع عنها أمام شعبه الحرية، العدالة والمساواة، الكرامة، القانون فوق الجميع، الديمقراطية، حب الوطن، التضامن، التمسك بالسيادة، التطور المعنوي و المادي. هذه بعض المثل التأسيسية التي سيدافع عنها جيل جديد.

لأن « جيل جديد» مدفوع بطموح الإتيان بالمعاني المنيرة وبحسن تطبيقها من خلال البحث و الطرح والتجديد و اقتراح ديمقراطي من أجل بلوغ الحكم الراشد.

يعبر «جيل الجديد» وسيعبر عن وعي سياسي جديد و عقد معنوي مع المواطنين الذين أصبحوا يطالبون بالأحسن والأفضل لأن طموحهم كبير نحو بلدهم. حزبنا سينبع من إرادة الجزائريين الذين يريدون الوثوق به و العمل على تفعيله.

سيتشكل «جيل جديد» من نساءا و رجالا ، كهولا و شبابا ، مواطنين من جميع المستويات الفكرية و من جميع جهات الوطن.

«جيل جديد»يسعى من أجل تشكيل بوتقة تنصهر فيها جميع النوايا الحسنة متجاوزة كل اختلافاتها، هدفها تمكين البلد من قيمة إضافية دون حسابات أو انتظار مقابل.

ينوي «جيل جديد « بكل تواضع و لكن بعزم شديد، الخوض في الكفاح السياسي بهدوء و بطريقة سلمية و بمساعدة الجميع.

فليمنحه الله القوة و الإرادة و البصيرة من أجل الوصول إلى تجسيد هذا الأمل للأمة.

عاشت الجزائر حرة قوية مزدهرة

المجـــد والخلود للشهداء

الجزائر في 13 أفريل 2011